مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٦٠٥

الثلاثاء، ٢٧ آب/اغسطس ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ليفيتسكي	(بولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كوزمين
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوستوريفا
	بيرو	السيد أوغاريلي
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر واسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد فان شالكويك
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيدة بونيفاس
	كوت ديفوار	السيد بيكي
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

التقرير التاسع للأمين العام عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2019/612)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

التقرير التاسع للأمين العام عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2019/612).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام المكلف بمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والسيدة ميشيل كونينسكس، المديرة التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/612 التي تتضمن التقرير التاسع للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعما للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد.

وأعطي الكلمة الآن للسيد فورونكوف.

السيد فورونكوف (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن خالص التعازي إلى الدول الأعضاء التي أودت فيها الهجمات الإرهابية الأخيرة بحياة المئات من الأبرياء – أفغانستان، سري لانكا، الصومال، كينيا، مصر، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها. وأعرب عن عميق الحزن لأسر الضحايا.

واحتفلنا في الأسبوع الماضي باليوم الدولي الثاني لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب وإجلالهم، وأكدنا بذلك مجددا أنه يجب أن تكون احتياجاتهم وحقوقهم وصمودهم في صميم جهودنا. وسيكون هذا الموضوع جزءا لا يتجزأ من أسبوع مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة في صيف عام ٢٠٢٠، حين ينظم المؤتمر العالمي المعني بضحايا الإرهاب الذي يعقد لأول مرة على الإطلاق.

وأشكر الأعضاء على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن التقرير التاسع للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعما للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2019/612) على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧).

وكان التقرير الذي أعدّته المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب قراري مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات، بالتعاون الوثيق مع مكتبي، وبفضل التبرعات المقدمة من كيانات اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب الأخرى. وأعرب عن امتناني للسيد فيتون – براون، والسيدة كونينسكس على إسهامهما القيّم في التقرير. فهو وثيقة تحليلية شاملة عن التهديد الذي لا يزال يشكله تنظيم داعش اليوم على الصعيدين العالمي والإقليمي.

ويبيّن التقرير كيف لا يزال هذا التنظيم يطمح إلى أن يكون له دور عالمي بالرغم من دحره في عقر داره في الجمهورية العربية السورية في آذار/مارس. فهو يعول على العناصر المنتسبة إليه

وهجماته التحريضية، علاوة على ثروته المتبقية التي تصل قيمتها إلى ٣٠٠ مليون دولار والموجودة تحت تصرفه.

ولا تزال هناك أيضا شواغل جدية تتعلق بالتحديات التي يثيرها المقاتلون الإرهابيون الأجانب والعائدون والذين أعيد توطينهم الذين نجا منهم بين ٠٠٠ ٢٤ و ٠٠٠ ٣٠ بين الذين بلغ تقدير عددهم الأولي ٠٠٠ ٤٠ شخص. ويجب على الدول الأعضاء أن تتصدى أيضا للخطر الذي يسببه المسافرون الذين أحبطت محاولات سفرهم إلى بؤر النزاعات والذين يصعب تقدير عددهم.

ويبيّن التقرير الأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها كيانات الأمم المتحدة خلال الأشهر الستة الماضية دعما للدول الأعضاء. وتتسق تلك الجهود مع مقتضيات القرار ٢٣٩٦ (٢٠١٧)، فضلا عن القرارات التي اعتمدت مؤخرا ٢٤٦٢ (٢٠١٩) بشأن مكافحة تمويل الإرهاب والقرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩) بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح، والقرار ٢٤٨٢ (٢٠١٩) بشأن الصلات القائمة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة.

وأود أن أقدم للمجلس لمحة عامة عن الأوضاع العالمية والإقليمية فيما يخص التهديد الذي يسببه تنظيم داعش. ففي الشرق الأوسط، كانت الهزيمة العسكرية لتنظيم داعش في الجمهورية العربية السورية معلما بارزا إذ وضع حدا لآلام ما يسمى دولة الخلافة التي عانى منها شعبا سوريا والعراق الأمرّين. غير أن سقوط الباغوز لم يكن الضربة القاضية. فلا يزال تنظيم داعش يتحول إلى شبكة سرية مع تزايد هجماته في المناطق التي تسيطر عليها حكومة الجمهورية العربية السورية. ويحذو ذلك حذو النمط نفسه الذي شهدناه في العراق منذ عام ٢٠١٧ حيث أبلغ عن استمرار أنشطة التمرد التي ينفذها داعش الرامية إلى منع تطبيع الحياة وإعادة إعمار البلد.

وإذ أنتقل إلى أفريقيا، فهناك ارتفاع ملفت لأنشطة التجنيد في صفوف تنظيم داعش والقاعدة وأعمال العنف في غرب القارة. وأصبح تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا الآن أحد أقوى الجهات المنتسبة إلى تنظيم داعش حيث يوجد في صفوفه ما يقرب من ٠٠٠ ٤ مقاتل. كما أن التهديد المتنامي الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في وسط أفريقيا يدعو إلى التزام اليقظة.

وفي أوروبا، لا تزال تغذية نزعة التطرف في السجون والمخاطر التي يشكلها العائدون بعد الإفراج عنهم من السجن تمثل شواغل رئيسية تزيد من خطر الإرهاب الناشئ محليا والهجمات المستوحاة من الداخل في وقت يجد تنظيم داعش فيه من الصعب إرسال مقاتلين إلى أوروبا.

وفي آسيا، لا يزال التهديد الذي يشكله تنظيم داعش مستمرا على الرغم من الضغط العسكري عليه. ويقدر أن التنظيم يضم في صفوفه ما يتراوح بين ٥٠٠ ٢ و ٠٠٠ ٤ مقاتل بمن فيهم المقاتلون الإرهابيون الأجانب. وفي جنوب شرق آسيا، لا تزال الجماعات المنتسبة لتنظيم داعش قادرة على شن هجمات مع تطورين مثيرين للقلق، هما: أولا، دور المرأة في تخطيط وتنفيذ الهجمات؛ وثانيا، الاستهداف المتعمد لأماكن العبادة، كما شهدنا في عيد الفصح في سري لانكا، مما قد يشير إلى اتجاه جديد.

وخلال الأشهر الستة الماضية، احتجز الآلاف من المشتبه في أنهم من مقاتلي تنظيم داعش، مع أسرهم، في العراق والجمهورية العربية السورية. وكثيرون منهم تقطعت بهم السبل في مخيمات مكتظة في ظل ظروف قاسية، مما يثير شواغل أمنية وإنسانية شديدة. وهناك ما يصل إلى ٠٠٠ ٧٠ شخص في مخيم الهول في سورية وحدها، بمن فيهم النساء والأطفال ذوي الصلات المحتملة بجماعات إرهابية مدرجة على قوائم الأمم المتحدة.

ويقر الأمين العام في تقريره بأن الدول الأعضاء تواجه تحديات كبيرة متعددة الأوجه بعودة مواطنيها، بمن فيهم النساء

والأطفال، من الأراضي التي كان تنظيم داعش يسيطر عليها. وفي الوقت نفسه، يشير التقرير إلى أن الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الأساسية عن مواطنيها، وأنه ينبغي تجنب اتباع السياسات والإجراءات التي تؤدي إلى انعدام الجنسية. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على أن العديد من الدول الأعضاء، بما في ذلك الاتحاد الروسي وأذربيجان وأوزبكستان وطاجيكستان وكازاخستان، قد أعادوا إلى الوطن النساء والأطفال، بمن فيهم الأيتام، من العراق وسورية.

وبناء على توجيه من الأمين العام وضع مكتبي، في نيسان/أبريل، بالتعاون مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، مجموعة من المبادئ الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة فيما يخص الحماية والإعادة إلى الوطن والمقاضاة وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج للنساء والأطفال ذوي الصلات بالجماعات الإرهابية المدرجة على قوائم الأمم المتحدة. وقد تشاطرنا تلك المبادئ مع الدول الأعضاء، حيث نعتقد أنها يمكن أن تساعدها في تصميم السياسات والإجراءات الخاصة بها وفقا للقانون الدولي ومعايير حقوق الإنسان.

ونقوم الآن بمتابعة التنفيذ العملي لتلك المبادئ الأساسية. ويعكف مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب التابع لمكتبي على وضع برنامج عالمي في شراكة مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة والمكاتب الإقليمية والميدانية لتقديم الدعم المصمم خصيصا للدول الأعضاء التي تطلبه فيما يتعلق بفحص ومقاضاة وإعادة تأهيل وإعادة إدماج الأفراد المشتبه فيهم أو المدانين بارتكاب أعمال إرهابية، فضلا عن أسرهم والمرتبطين به. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، سننشر دليلا بشأن كفالة اتباع نهج قائم على حقوق الطفل لمعالجة حالة الأطفال المتضررين من ظاهرة المقاتلين الأجانب، مما سيدعم تنفيذ المبادئ الأساسية.

وأود فحسب أن أسلط الضوء على المبادرات الجديدة الرئيسية التي اتخذها مكتبي، والتي ذكرت في التقرير. أولا، بشأن إنفاذ القانون وأمن الحدود، فقد قمنا في أيار/مايو بإطلاق برنامج مكافحة سفر الإرهابيين – وهو برنامج متعدد السنوات ومتعدد الوكالات يتكلف عدة ملايين من الدولارات مع المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنظمة الطيران المدني الدولي. وحتى اليوم، انضمت أيضا إلى البرنامج المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، وهو ما أعتقد أنه تطور واعد جدا.

ويسعى البرنامج إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء على منع ارتكاب الجرائم الإرهابية والاتجار بالبشر سائر أشكال الجريمة المنظمة والكشف عنها والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها عن طريق استخدام معلومات السفر مثل المعلومات المسبقة عن الركاب وسجل أسماء الركاب وفقا للقرارين ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢٣٩٦ (٢٠١٧). وأود أن أشكر مملكة هولندا على إسهاماتها المالية والتكنولوجية المتواصلة التي تمكن من تنفيذ البرنامج، فضلا عن دولة قطر وبلدان أخرى والاتحاد الأوروبي على دعمهم، بما في ذلك الدعم المالي.

ثانيا، بشأن حماية الأهداف المعرضة للخطر، سيطلق مكتبي قريبا برنامج عالمي شامل مدته أربع سنوات يركز على حماية الأماكن الدينية من التهديدات المتصلة بالإرهاب، وهو اتجاه يبعث على القلق. وسينفذ البرنامج بالتنسيق الوثيق مع المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب وتحالف الأمم المتحدة للحضارات تمشيا مع القرار ٢٣٤١ (٢٠١٧). وأود أن أعرب عن امتناني للسيدة كونينسكس والسيد موراتينوس للتعاون الممتاز في هذا الصدد.

ثالثا، بشأن مكافحة تمويل الإرهاب، يقوم مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب التابع لمكتبي بتوسيع برنامج عالمي لبناء القدرات ليشمل المساعدة التقنية بشأن تجميد أصول الإرهابيين، وحماية القطاعات غير الساعية للربح، وتبادل

المعلومات الاستخبارية المالية وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، في جملة أمور، استجابة للقرار ٢٤٦٢ (٢٠١٩). وأود أن أعرب عن امتناني للمملكة العربية السعودية لمساهمتها المالية السخية في هذا البرنامج.

وأخيرا، أود أن أشكر جميع الدول الأعضاء التي دخلت في شراكة مع مكتبي لتنظيم مؤتمرات إقليمية رفيعة مستوى والحفاظ على زخم التعاون الدولي ووضع الأسس لعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني الرفيع المستوى لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء في العام المقبل. لقد عقدنا بالفعل ثلاث من هذه المؤتمرات بالاشتراك مع الدول الأعضاء، وهي في نيسان/أبريل مع حكومة طاجيكستان؛ وفي حزيران/يونيه مع حكومة منغوليا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ وفي تموز/يوليه مع حكومة جمهورية كينيا، وهو أكبر مؤتمر إقليمي نعقده حتى الآن. وبمشاركة قرابة ١ ٥٠٠ مشارك، حفز مؤتمر كينيا دعم المجتمع الدولي للجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب في أفريقيا. ومن الأهمية بمكان أن المؤتمرات الثلاثة جميعها نظمت مع المشاركة النشطة لمنظمات المجتمع المدني. وفي الأسبوع القادم، سوف نقوم بتنظيم المؤتمر الرابع في مينسك مع حكومة بيلاروس، مع التركيز على المخاطر والفرص التي تطرحها التكنولوجيات الجديدة في مجال مكافحة الإرهاب.

وأكد الأمين العام في تقريره أن الهدوء الحالي في الهجمات الموجهة من قبل تنظيم داعش قد يكون هدوءا مؤقتا فقط. ويتعين علينا أن نظل يقظين للتخفيف من المخاطر التي يشكلها تطور تنظيم داعش والجماعات المنتسبة له، وحرمانه من تجنيد أفراد جدد ومنع عودة ظهوره. ومن الضروري أن تحافظ الدول الأعضاء على منظور شامل وطويل الأمد في هذا الكفاح. وهذا يتطلب قيادة سياسية عاجلة ونهجا قائما على المبادئ يستند إلى القانون الدولي ومعايير حقوق الإنسان.

وتظل منظومة الأمم المتحدة ملتزمة تماما بدعم الدول الأعضاء في مكافحة الإرهاب.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد فورونكوف على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كونينسكس.

السيدة كونينسكس (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لإطلاع المجلس على التقرير التاسع للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2019/612). وأود أن أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف على تقديم لمحة عامة عن التقرير، وكذلك مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات على تعاونهما مع فريقي في إعداد التقرير.

يبين التقرير التاسع أنه في حين أحرز تقدم موضع ترحيب، وبالأخص في الهزيمة العسكرية لتنظيم داعش في الجمهورية العربية السورية، فإن التحديات التي ينطوي عليها التصدي لآثار ما بعد تلك الهزيمة والتهديد الذي تشكله الجهات المنتسبة له في جميع أنحاء العالم ما زالت كبيرة.

وعلى نحو ما سمعنا من وكيل الأمين العام فورونكوف، ينبغي للدول الأعضاء والمجتمع الدولي إيلاء اهتمام عاجل، على وجه الخصوص، لمصير الآلاف من الأشخاص، بمن فيهم الأعداد الكبيرة من النساء والأطفال، الذين هم الآن رهن الاعتقال بسبب الاشتباه في ارتباطهم بتنظيم داعش. وستواصل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمساعدة الدول الأعضاء على معالجة هذه المسألة في إطار الاحترام الكامل للقانون الدولي وحقوق الإنسان.

وبالتوازي مع جهود الإعادة المحتملة إلى الوطن، ينبغي للدول أيضا، بدعم من منظومة الأمم المتحدة، أن تكون على استعداد للتعامل مع مرحلة ما بعد الإعادة إلى الوطن، والمسائل

المتعلقة بالمساءلة، والتحديات التي تنطوي عليها إعادة التأهيل وإعادة الإدماج. وفي هذا الصدد، كررت الدول الأعضاء تأكيد شواغلها أمام المديرية التنفيذية إزاء المخاطر المحتملة الناجمة عن قرب الإفراج عن المقاتلين الإرهابيين الأجانب المسجونين – رجالا ونساء – في غياب برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج المناسبة. وفي ضوء مدد العقوبات القصيرة للعديد من العائدين، بسبب تحديات الإثبات والولاية القضائية، قد تكون هناك فرص محدودة لإشراكهم في برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج قبل الإفراج عنهم. وفي المقابل، يمكن لفترات الاحتجاز التحفظي الطويلة دون ضمانات بإجراء محاكمة عادلة أن تقوض فعالية تدابير إعادة التأهيل وتزيد الخطر المحتمل لأن يدفع هؤلاء الأفراد أشخاصا آخرين في نظم السجون نحو التطرف المُفضي إلى العنف.

ولذلك فمن الضروري أن تشمل استراتيجيات مرحلة ما بعد الإعادة إلى الوطن عناصر قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل تتعلق بالمحاكمة وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج. وكذلك فمن الضروري أن تراعي تلك الاستراتيجيات حقوق الإنسان والاعتبارات الجنسانية، وأن تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للأطفال. وهذا ليس بالأمر الهين، وبطبيعة الحال، لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع. بل ينبغي وضع برامج مصممة حسب الأوضاع المحلية وتسمح باتباع نهج يتناول كل حالة على حدة، مع الاستمرار في التقيد بالقانون الدولي المنطبق والدفاع عن حقوق الإنسان.

ولا تزال المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب تشارك مشاركة كاملة، جنبا إلى جنب مع شركائها، في مساعدة الدول على التصدي لهذه التحديات. ومن الأمثلة على ذلك العمل الذي نقوم به في حوض بحيرة تشاد، حيث ما برحنا نعمل مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغيرها من كيانات الأمم المتحدة، لمساعدة الدول على وضع نهج إقليمية للفحص والملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في إطار استراتيجية تحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من فرع تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا.

وقد كشف الحوار الذي أجريناه مع الدول الأعضاء عن استمرار وجود العديد من الثغرات والتحديات الأخرى في جهودنا الرامية إلى فهم الإرهاب والتطرف العنيف والتصدي لهما ومكافحتهما. ويشكل تناول الأبعاد الجنسانية للإرهاب والتطرف العنيف تحديا خاصا. وفي شباط/فبراير، أصدرت المديرية التنفيذية تقريرا عن الاتجاهات بعنوان ”الأبعاد الجنسانية للاستجابة للعائدين من المقاتلين الإرهابيين الأجانب“. ولا تزال هناك فجوات معرفية كبيرة فيما يتعلق بعدد وأوضاع النساء اللائي سافرن من الأراضي التي يسيطر عليها التنظيم أو عدن إليها. كما لوحظ أن النساء اللاتي يملن إلى الاستفادة من دعم أقل لإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، يصبحن أكثر عرضة للتهميش والعود إلى الإجرام.

وعلاوة على ذلك، نظرا لاستمرار الإرهابيين في استغلال شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات الرسائل الفورية، يتعين على الممارسين تحسين مهاراتهم وتحديث الأدوات اللازمة للحصول على الأدلة الحاسمة والمساعدة على محاكمة المتهمين الإرهابيين وضمان إدانتهم من خلال إجراءات قضائية. ولمساعدة الدول الأعضاء على التصدي لتلك التحديات، قامت المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والرابطة الدولية للمدعين العامين، بوضع ”دليل عملي لطلب الأدلة الإلكترونية عبر الحدود“، يساعد الممارسين على الصعيد الوطني على جمع الأدلة الثبوتية الإلكترونية وحفظها وتبادلها، من أجل بلوغ الهدف العام المتمثل في كفالة تحقيق الكفاءة في مسائل المساعدة القانونية المتبادلة.

ويواصل الإرهابيون أيضا إظهار رغبتهم في شن هجمات تستهدف الهياكل الأساسية الحيوية والأهداف المدنية أو غير المحصنة، بما في ذلك أماكن العبادة. وقد حددت المديرية التنفيذية ضرورة قيام الدول بوضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية أو توسيع نطاق الاسترتيجيات والخطط القائمة لتراعي ما تتعرض له هذه الأهداف من مخاطر وتهديدات.

والشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص ضرورية بشكل خاص لحماية الأهداف غير المحصنة من الهجمات الإرهابية. وقد كان هذا الموضوع مصدر قلق بالنسبة لمجلس الأمن. ففي حزيران/يونيه، عقدت لجنة مكافحة الإرهاب جلسة إحاطة مفتوحة بشأن هذا الموضوع مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وناقش المشاركون سبل العمل معا لمنع الهجمات الإرهابية ضد الأهداف غير المحصنة وضحاياها والوقاية منها والتخفيف من حدتها ومواجهتها والتعافي منها. وأشير إلى أن إعداد استجابات، من الوقاية إلى الانتعاش، ينبغي أن يشمل أيضا التعاون الوثيق مع الزعماء المحليين والمجتمعات المحلية. وقد كلف الأمين العام، الذي يساوره القلق أيضا إزاء هذا الاتجاه، تحالف الحضارات بوضع خطة عمل تدعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى حماية المواقع الدينية.

ويشكل ضحايا الإرهاب مسألة حاسمة أخرى. فعلى نحو ما سمعنا، احتفلت الأمم المتحدة في الأسبوع الماضي باليوم الدولي السنوي الثاني لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب وإجلالهم. فقد ناضل ضحايا الإرهاب، لفترة طويلة للغاية، من أجل إسماع أصواتهم وإعمال حقوقهم. ولا بد لنا من الاعتراف بضحايا الإرهاب والناجين منه وتكريمهم. وهذا يتطلب أن نضمن خضوع مرتكبي الهجمات الإرهابية للمساءلة.

وكما يوضح التقرير، فإن فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة للعمل من أجل محاسبة تنظيم داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش قد أحرز بالفعل تقدما كبيرا في هذا الصدد في أقل من سنة واحدة، بما في ذلك تنفيذ العمليات الأولى للتنقيب عن مواقع المقابر الجماعية واستخراج رفات الضحايا في سنجار بشمال غرب العراق.

وفي نيسان/أبريل ٢٠١٩، اعتمد المجلس القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩)، بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح، الذي يعترف بضحايا العنف الجنسي الذي ترتكبه الجماعات الإرهابية بوصفهم ضحايا للإرهاب. ومن الضروري تلبية احتياجات الناجين من العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. ويشمل ذلك، على المدى القريب، احترام حقوق الضحايا وتلبية احتياجاتهم الإنسانية. كما يتطلب وضع استراتيجيات للملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج وتنفيذها بحيث تعزز اتباع نهج تركز على الضحايا فيما يخص مجموعة من القضايا والاعتراف بالمجتمعات المحلية باعتبارها شريكا أساسيا في عملية إعادة الإدماج.

وعلى نحو ما أشار الأمين العام في تقريره التاسع (S/2019/612)، يحتفظ تنظيم الدولة الإسلامية بثروة كبيرة متبقية، تقدر بمئات الملايين من الدولارات. ولا يزال منع تنظيم الدولة الإسلامية ومناصريه من جمع الأموال واستخدامها ونقلها لدعم الأعمال الإرهابية في جميع أنحاء العالم عنصرا رئيسيا للجهود الدولية المبذولة لمكافحة الخطر الذي يشكله التنظيم. ولذلك اضطلع مجلس الأمن بالعديد من الأنشطة الرامية إلى مكافحة تمويل الإرهاب خلال الأشهر الستة الماضية، بدعم من لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية. وفي أعقاب الاجتماع الذي عقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ بصيغة آريا بشأن منع تمويل الإرهاب ومكافحته، اعتمد المجلس القرار ٢٤٦٢ (٢٠١٩)، وهو أول قرار يركز حصرا على منع تمويل الإرهاب وقمعه. وعلاوة على ذلك، فإن منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، سعت أيضا إلى تحسين فهم الصلات القائمة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة

وتمويل الإرهاب. وفي شباط/فبراير، نشرت المديرية التنفيذية دراسة عنوانها ”تحديد واستكشاف العلاقة بين الاتجار بالبشر، والإرهاب، وتمويل الإرهاب“. وبطبيعة الحال، اعتمد المجلس في الشهر الماضي القرار ٢٤٨٢ (٢٠١٩)، الذي يقتضي من الدول الأعضاء التصدي لتلك الروابط.

وعلى الرغم من الهزيمة العسكرية لتنظيم الدولة الإسلامية والجماعات المنتسبة له، لا يزال التنظيم يشكل تهديدا كبيرا. ولذلك يجب أن نلزم جانب اليقظة ونُبدي الابتكار والتكيف والاستباقية في استجابتنا. وستواصل المديرية التنفيذية العمل مع شركائها المنفذين، بما في ذلك الدول الأعضاء، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، لكفالة اتباع نهج شامل وفعال تجاه هذا التهديد المعقد الذي يواجه السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة كونينسكس على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. كما نشكر السيد فورونكوف والسيدة كونينسكس على تحليلهما المتعمق للحالة فيما يتعلق بمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وقد ركزت آخر التقارير عن حق على التغيرات الأساسية التي طرأت على الحالة في سورية والتحول في الإرهاب الدولي المعاصر في ظل الهزيمة العسكرية التي مني بها تنظيم الدولة والضعف الكبير في موقفه. وأسهم الجيش السوري والقوات المتحالفة معه التي تعمل في سورية على أسس مشروعة، بما في ذلك الاتحاد الروسي، بشكل حاسم في تفكيك تلك الجماعة الإرهابية.

ونشاطر الأمين العام قلقه إزاء محاولات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام المستمرة لإيجاد موطئ قدم راسخ في مناطق أخرى. ومن الواضح أن التنظيم يعتزم تعزيز مواقعه في أفغانستان وإقامة فرع في جنوب آسيا وتكثيف وجوده في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. إذ يتعاون الآن مع الإسلاميين في شمال وغرب أفريقيا بينما يتطلع لأوروبا باعتبارها مسرحا لشن الهجمات الإرهابية في المستقبل.

وهدفنا المشترك هو حرمان التنظيم من أدنى فرصة ليطل برأسه القبيح من جديد وترسيخ قوته وإعادة تجميع صفوفه وإيجاد موارد إيديولوجية وبشرية إضافية في مختلف البلدان وبين المجموعات السكانية المختلفة. ويجب علينا في ذلك الصدد أن نراقب عن كثب جهود بعض الجماعات التي ساعدت في ظهور قادة إرهابيين اليوم لإعادة تشكيل التنظيم وإنشاء منظمة إرهابية جديدة أكثر تعقيدا. ونحذر من مغبة الوقوع في أيدي الإرهابيين والمتواطئين معهم وازدواجية المعايير والتمييز بين الإرهابيين الأشرار وأنصاف الأشرار بل وحتى الأخيار منهم.

ونود أن نتشاطر تقييمنا للتهديدات الإرهابية في المناطق الرئيسية. يبلغ حاليا العدد الإجمالي لأعضاء تنظيم الدولة الإسلامية والمنتسبين للجماعات المرتبطة به في سورية زهاء ٠٠٠ ٣ شخص. وبالإضافة إلى ذلك يوجد العديد من الجماعات الإرهابية الأخرى التي تنشط داخل محافظة إدلب وحولها، وجبهة النصرة لا تزال أكثرها استعدادا للقتال. وعاد أكثر من ٠٠٥ ١ مسلح من مناطق القتال إلى ديارهم أو توجهوا إلى مناطق سكنية أخرى تحت ستار المشردين داخليا.

وفي العراق، على الرغم من انتهاء الحملة العسكرية ضد التنظيم والإعلان عن انسحاب التحالف الدولي، لا تزال الأرض خصبة للمزيد من زعزعة الاستقرار. لقد تحول الجهاديون

إلى أساليب التخريب والإرهاب ويعتمدون الآن على تأجيج النزاع السني – الشيعي في البلد. وفي الوقت الراهن، تضم الوحدات القتالية التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية ما يصل إلى ٢ ٠٠٠ مقاتل من حوالي ٤٠ دولة، ولا سيما من الشرق الأوسط ووسط وجنوب شرق آسيا فضلا عن الاتحاد الروسي وبلدان من رابطة الدول المستقلة. وتتركز البؤر الرئيسية لأنشطة التنظيم التخريبية في منطقة المثلث السني وكذلك في محافظتي ديالى وكركوك. وبالإضافة إلى ذلك فإن منطقة جنوب شرق العراق معرضة للخطر أيضا، وخاصة محافظات بابل وواسط وذي قار وميسان والبصرة الشيعية.

ويعمل التنظيم في ليبيا على تكثيف أنشطته ويستغل انهيار الدولة وتفكك البلد فعليا. ويعمل التنظيم على تعزيز موقعه بالقرب من الموانئ النفطية على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط إلى الشرق من سرت، في ما يسمى بالهلال النفطي، وفي مدن طرابلس وبنغازي ودرنة. وتتفاقم الحالة في جنوب البلد بسبب التسلل الكبير للإسلاميين من تشاد.

وفي مصر، هناك وجود نشط لنحو ١ ٥٠٠ مقاتل ينتمون إلى جماعة أنصار بيت المقدس. ويشارك الإرهابيون في الأعمال العدائية في شمال شرق البلد وجنوبه ويهاجمون بانتظام قوات الأمن.

ويركز تنظيم الدولة الإسلامية على تشكيل شبكة إرهابية سرية واسعة النطاق في منطقة الساحل والصحراء وإقامة قواعد لشن هجماته وتكثيف تواتر هجمات الترهيب والتخريب التي تستهدف الوكالات الوطنية لإنفاذ القانون وحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة والمدنيين. ويقيم المسلحون أيضًا اتصالات مع الجماعات الإجرامية المحلية التي تتحكم في تهريب الأسلحة وتهريب المخدرات والهجرة غير القانونية. ويفاقم من جسامة هذا التهديد الجماعات الإرهابية التي أعلنت تحالفها وتعاونها مع التنظيم، لا سيما ولاية غرب أفريقيا التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى. وتشارك ولاية غرب أفريقيا التابعة للتنظيم على وجه الخصوص حاليا في الأنشطة الإرهابية على طول حدود الكاميرون ونيجيريا والنيجر وتشاد. وتتكون تلك الجماعة من ٣ ٥٠٠ شخص، معظمهم من السكان المحليين. ويتألف تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى من أكثر من ٧٠٠ عضو ويضم فرع آخر لتنظيم الدولة الإسلامية، وهو تنظيم الدولة الإسلامية في الصومال، ٩٠٠ عضو.

ويسعى أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية بنشاط إلى تحويل أفغانستان إلى قاعدة انطلاق للتسلل إلى أجزاء أخرى من المنطقة. ويتكون أساس الهياكل الإرهابية من حوالي ٤ ٠٠٠ مقاتل يتركزون إلى حد كبير في مقاطعتي كونار وننكرهار. وبالإضافة إلى ذلك، ينشط أفراد من تنظيم الدولة الإسلامية في الأجزاء الشمالية والشرقية من البلد. وعزز تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان موقعه في أفغانستان بدعم من الحركة الإسلامية في أوزبكستان والحركة الإسلامية لتركستان الشرقية. وينشط تجنيد الشباب والقادة الميدانيين من الجماعات الإرهابية على الصعيدين المحلي والإقليمي، بما في ذلك حركة الطالبان وحزب التحرير، وكذلك مقاتلين من مناطق القتال في الشرق الأوسط. والموقف الأخطر يتكشف في مناطق أفغانستان على الحدود مع طاجيكستان وتركمانستان مع وجود زهاء ١ ٣٠٠ من الأفراد المنتسبين للتنظيم. وفي الوقت نفسه، يسعى قادة تنظيم الدولة الإسلامية إلى توسيع نطاق وجودهم في شمال وشرق البلد بالسيطرة على المناطق التي كانت تسيطر عليها تقليديا حركة طالبان.

وللأسف، فإن التنظيم لا يزال يحصل على أموال من جهات أجنبية متخفية كمؤسسات خيرية ومنظمات دينية وغيرها من المنظمات غير الحكومية.

وخلال مناقشة تقريري الأمين العام السابع (S/2018/770) والثامن (S/2019/103) (انظر S/PV.8460 و S/PV.8330 على

التوالي)، استرعى الوفد الروسي الانتباه إلى الانتهاكات الصارخة لحظر توريد الأسلحة لتنظيم الدولة الإسلامية. ولا يزال ذلك مهما وملحا. إن الوثيقة قيد المناقشة اليوم لا تتناول إطلاقا مسألة توفير المواد العسكرية للمنظمات الإرهابية. ومن غير المقبول أن نغض الطرف عن تلك الثغرات الصارخة في مكافحة الإرهاب الدولي. ومن المهم أن تنشر المعلومات المتعلقة بجميع قنوات تمويل تنظيم الدولة الإسلامية والجهود المبذولة للقضاء عليها وتجفيفها. وستناقش الحلول الممكنة لتلك المشكلة بالتفصيل في المؤتمر الدولي الثاني المعني بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة في إطار مكافحة الإرهاب الدولي الذي سيعقد في موسكو يومي ٥ و ٦ أيلول/سبتمبر.

إننا نتكلم عن ذلك بصورة منتظمة، لكنني أود أن أكرر اليوم بشكل قاطع أن العمل الجماعي الذي يضطلع به المجتمع الدولي ضروري لدحر الإرهاب الدولي. ولا بد من الاستفادة من الظروف الناشئة بعد القضاء على مناطق تجمع الإرهابيين في الشرق الأوسط. ومن الضروري حشد الجهود لمنع زيادة انتشار التهديد الإرهابي، والحيلولة دون تصاعد التوترات في المنطقة، وإيجاد حلول سياسية ودبلوماسية لجميع المسائل القائمة استنادا إلى القانون الدولي، وفي إطار التنسيق المركزي للأمم المتحدة.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر السيد فلاديمير فورونكوف والسيدة ميشيل كونينسكس على إحاطتيهما. وأشكر أيضا مختلف كيانات الأمم المتحدة وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات على إعداد التقرير الممتاز للأمين العام (S/2019/612).

وكما يذكر التقرير، لا يزال التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) قائما وكبيرا، وإن كان ذلك بطريقة مختلفة. ومن الأهمية بمكان أن نواصل جهودنا الرامية إلى منع استمرار تنظيم الدولة الإسلامية كشبكة سرية. فقد أثبتت الجماعات الإرهابية مثل داعش والقاعدة أنها سريعة التكيف مع الظروف المتغيرة. وفي هذا السياق، أود أن أثني على أمين مظالم لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيمي الدولة الإسلامية/داعش والقاعدة، السيد دانيال كيبفر فاسياتي، لما يقوم به من عمل حيوي لمصداقية نظام الجزاءات ونزاهته وفعاليته. وليست مكافحة الإرهاب سباقا سريعا لمسافة قصيرة، بل من الجلي أنها سباق لمسافات طويلة. واسمحوا لي أن أركز على أربعة عناصر رئيسية في مكافحة الإرهاب، وتنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب من وجهة نظر ألمانيا، وإن لم تكن شاملة بأي حال من الأحوال.

أولا، يجب أن تشمل التدابير أيضا مكافحة تمويل الإرهاب. وألمانيا التي تشغل حاليا منصب نائب رئيس فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، ملتزمة التزاما خاصا بدعم عملها الذي يرسي المعايير الدولية في هذا الصدد.

ثانيا، يجب علينا أيضا أن نكفل دائما بشكل عام المراعاة الكافية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وسيادة القانون في الكفاح ضد الإرهاب، وأن نعزز الثقة في مؤسسات الدولة. فعدم احترام هذه القيم عامل قد يدفع الأشخاص المهمشين نحو التطرف العنيف والانضمام إلى الشبكات الإرهابية.

ثالثا، نحن بحاجة أيضا إلى معالجة الشواغل المتعلقة بالآثار الضارة وغير المقصودة التي قد تسببها الجزاءات وتدابير مكافحة الإرهاب بالنسبة لتقديم المعونة الإنسانية. فيجب ألا تعوق التدابير المتخذة أو تعرقل الأنشطة الإنسانية التي تقوم بها الجهات الفاعلة الإنسانية المحايدة، تمشيا مع القانون الإنساني الدولي والمبادئ الإنسانية.

رابعا، وأخيرا، شددت ألمانيا مرارا على أهمية إدراج المنظور الجنساني في عمل المجلس. وكما يبين تقرير الأمين العام، يؤدي البعد الجنساني دورا هاما في التصدي لخطر الإرهاب على عدد من المستويات المختلفة. فعلى سبيل المثال، تجد المرأة نفسها في إطار ظروف مروعة في حالات الصراع العنيف، وتتضرر من

العنف بصفة خاصة. غير أن النساء لسن مجرد ضحايا للإرهاب فقط: فينبغي أيضا أن يكون تطرف الإناث، والنساء المرتبطات بالجماعات الإرهابية، أو اللاتي يعملن لحساب تلك الجماعات، في موضع الأولوية بجدول أعمالنا. وعلى سبيل المثال، تدعم ألمانيا إعادة إدماج المنشقات عن حركة الشباب في الصومال عن طريق توفير المشورة النفسية – الاجتماعية، والتدريب المهني المناسب لنوع الجنس. وقلما تعمل الأعضاء الإناث في حركة الشباب كمقاتلات مسلحات، ولكنهن يؤدين دورا حيويا في دعم هيكل وتنظيم حركة الشباب.

ومع التطلع إلى المستقبل في إطار استراتيجي أكبر قليلا، يجب علينا بطبيعة الحال أن نكافح الإرهاب بهمة، ولكن يتعين علينا في الوقت نفسه، أن نفعل أكثر من ذلك بكثير لمنع نشوب الصراعات. ويعد احترام الكرامة الإنسانية أمرا حيويا في هذا الصدد. كما أن خلق فرص العمل، وتهيئة البيئة التي يمكن للشباب فيها على وجه الخصوص كسب العيش ودعم الأسرة، وإتاحة الفرص للمشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أمر بالغ الأهمية. فعلى سبيل المثال، أنشئ التحالف من أجل منطقة الساحل لتحقيق هذه الأهداف على وجه التحديد، وأدرجت الصلة بين التنمية والأمن في جدول أعمال مؤتمر قمة مجموعة السبعة المعقود في بياريتز، حيث نوقشت فيه أيضا التطورات الأخيرة في منطقة الساحل، والدعم الدولي لها.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد حقيقة بديهية تبدو صحيحة جدا حتى أنه لا يلزم ذكرها، وإن كانت غائبة كثيرا من حيث الممارسة العملية – وهي التعاون الدولي في جميع المجالات. فهذا التعاون مفتاح نجاحنا، بينما المضي فرادي يعني أننا نتصرف بما يعود بالفائدة على الإرهابيين. ولهذا السبب، فإننا مقتنعون بأنه يجب علينا أن نبقي على إدراج المنع، والمقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتمويل الإرهابيين، وتبادل المعلومات، واستخدام الإرهابيين للإنترنت، وأمن الطيران، والتعاون بشأن حماية الحدود في جدول الأعمال الدولي.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين وكيل الأمين العام فورونكوف والمديرة التنفيذية كونينسكس على إحاطتيهما الإعلاميتين ونرحب بالتقرير التاسع (S/2019/612) للأمين العام بشأن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين.

لقد ألحقت الموجة الأخيرة من الهجمات في أفغانستان، ومصر، والصومال وأماكن أخرى أضرارا جسيمة بتلك البلدان. وعلى نحو ما أشار إليه تقرير الأمين العام، فعلى الرغم من أن تنظيم الدولة الإسلامية تعرض لهزيمة عسكرية فإنه لا يزال تنظيما إرهابيا دوليا يشكل تهديدا عالميا. وتشكل المسائل مثل كيفية التعامل مع المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين وأفراد أسرهم، وإعادة توطين الأفراد الذين أطلق سراحهم، وإعادة إدماجهم تحديات حالية للدول الأعضاء. ويجب على الدول الأعضاء أن تظل متسلحة باليقظة وتواصل رصد تهديد الإرهاب العالمي. وينبغي للمجتمع الدولي تعزيز الوعي بالحاجة إلى بناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية، وتكثيف التعاون القائم على النتائج في الكفاح المشترك ضد خطر الإرهاب.

أولا، من الضروري دعم مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والسماح بقيام الأمم المتحدة ومجلس الأمن بدور مركزي في تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب. ويجب أن تستند مكافحة الإرهاب إلى معايير موحدة، وإلى سياسة عدم التسامح إطلاقا، واحترام سيادة البلدان المعنية والمسؤولية الرئيسية للدول الأعضاء عن مكافحة الإرهاب والتنفيذ الكامل لقرارات المجلس ذات الصلة، واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ذلك هو السبيل الوحيد للبقاء متحدين والتنسيق بشكل فعال والعمل في تآزر.

ثانيا، من المهم اتباع نهج كلي عن طريق التصدي للأسباب الجذرية، فضلا عن أعراض الإرهاب بما في ذلك عن طريق التركيز على القضاء على الأسباب الجذرية ذاتها. وينبغي

للمجتمع الدولي الضغط من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للقضايا الساخنة، وحل الخلافات بالوسائل السلمية، ومساعدة الدول الأعضاء في جهودها الرامية للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، وتشجيع الحوار والتعايش في وئام بين مختلف الحضارات والأديان على قدم المساواة. وينبغي تقديم المساعدة للبلدان النامية من أجل تعزيز قدراتها في مجالي مكافحة الإرهاب والقضاء على نزعة التطرف.

ثالثا، من الضروري زيادة التعاون القضائي الدولي، واعتماد تدابير ملائمة في ضوء اتجاهات الإرهاب الناشئة وسماته الجديدة. ويتطلب هذا منا التركيز على المسائل البارزة التالية: حركة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، والوسائل المتنوعة لتمويل الإرهاب، وتواطؤ المنظمات الإرهابية مع الجريمة المنظمة، وإساءة استخدام الإرهابيين لشبكة الإنترنت وتكنولوجيات الاتصالات. وينبغي تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء بهدف تعزيز التنسيق في مجال مراقبة الحدود وإنفاذ القانون، وتبادل المعلومات الاستخبارية والتعاون القائم على النتائج.

رابعا، ينبغي الاستفادة تماما من قدرة وخبرة مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ولجنة مكافحة الإرهاب، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩)، ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، والآليات الأخرى لكي تتمكن من مواصلة الإسهام في تقييم التهديدات الإرهابية، وجهود بناء قدرات الدول الأعضاء، والقوائم التي تضم الإرهابيين الخاضعين للجزاءات. وينبغي دعم مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب لكي يقوم بتنظيم اجتماعات إقليمية لمكافحة الإرهاب. وينبغي لجميع آليات مكافحة الإرهاب أن تتصرف، في سياق عملها، بما يتفق تماما مع القرارات ذات الصلة والنظام الداخلي، وأن تزيد التنسيق فيما بينها وتعزز التواصل مع الدول الأعضاء بهدف الحفاظ على سلطة وفعالية نظم الجزاءات ومكافحة الإرهاب، وزيادة المساهمة في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب.

وتشارك الصين بقوة، بوصفها من الأطراف الفاعلة الهامة على الصعيد الدولي لمكافحة الإرهاب، في التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، في إطار الأمم المتحدة ومنظمة شنغهاي للتعاون، في جملة أمور. وما برحت الصين تدعم الدول الأعضاء في بناء قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب من خلال الصندوق الاستئماني المشترك بين الصين والأمم المتحدة للسلام والتنمية؛ والاضطلاع بتعاون مثمر مع العديد من الدول الأعضاء في مجالات مثل مكافحة الإرهاب، وتبادل المعلومات الاستخبارية، ومكافحة تمويل الإرهاب، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والإرهاب الحاسوبي، مما يسهم إسهاما ملحوظا في الكفاح العالمي ضد الإرهاب. وتقف الصين على أهبة الاستعداد، مع المجتمع الدولي، لمكافحة تهديد الإرهاب من خلال الجهود المتضافرة في السعي المشترك من أجل إلى تحقيق السلام والاستقرار العالميين.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والمديرة التنفيذية كونينسكس على إحاطاتيهما اليوم.

يبيّن أحدث تقارير تقرير اللأمين العام (S/2019/612) عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) التقدم المحرز بشق الأنفس الذي حققناه خلال السنوات الماضية، والذي تُوّج بهزيمة داعش في العراق وسورية في آذار/مارس. وهذا الإنجاز هو شهادة على العمل الذي يقوم به التحالف العالمي لمواجهة داعش، الذي يضم الآن ٨١ عضوا. وقد أدت الجهود العسكرية للتحالف إلى استئصال العشرات من قادة داعش من ساحة المعركة، بما في ذلك ما يسمى وزراء الحرب، والمعلومات، والمالية، والنفط، والغاز وكبير استراتيجيي العمليات الخارجية والقائم على الدعاية في التنظيم.

وإلى جانب نجاحات التحالف العالمي العسكرية، فإنه يواجه تنظيم داعش في أربعة مجالات رئيسية غير عسكرية من خلال مكافحة التمويل وتوجيه الرسائلوالدعاية المضادة،

والشؤون العامة، واحتجاز المقاتلين الإرهابيين الأجانب وإعادتهم إلى أوطانهم، وتحقيق الاستقرار في المناطق المحررة من تنظيم داعش. وتدرك الولايات المتحدة أن عمل المجتمع الدولي لدحر تنظيم داعش لم يكتمل بعد، حتى بعد الهزيمة الإقليمية له في العراق وسورية، ولا يزال التحالف ملتزماً بمواصلة الكفاح ضد التنظيم.

ويبرز ويبين تقرير الأمين العام العدد الكبير من مقاتلي تنظيم داعش ومُعاليهم وذويهم في مخيمات النازحين ومراكز الاحتجاز في شمال سورية والعراق. ولا تزال الولايات المتحدة تشعر بالقلق إزاء تركز هؤلاء المقاتلين في مخيمات النزوح المدنية، وإمكانية تغذية نزعة التطرف المفضي إلى العنف حيثما وجدوا. وتشجع وتدعو الولايات المتحدة الدول الأعضاء عإلى إعادة مواطنيها ومحاكمتهم حسب الاقتضاء بغية تقديم المسؤولين عن جرائم تنظيم داعش إلى العدالة. كما نؤيد الجهود الرامية إلى حماية المشردين ومساعدتهم على العودة إلى مجتمعاتهم المحلية.

والتحالف ملتزم بالحفاظ على النجاحات التي حققناها. وحتى الآن، تعهد شركاء التحالف بتقديم أكثر من بليون دولار لبرامج تحقيق الاستقرار في العراق، وهو أمر أساسي لتأمين المكاسب العسكرية وتحقيق الاستقرار في المناطق المحررة، جزئياً من خلال معالجة دوافع التطرف العنيف.

وخارج العراق وسورية، لا تزال الجماعات المنتسبة إلى التنظيم تهدد مناطق أخرى من العالم. ويوضح تقرير الأمين العام أن الجماعات المنتسبة إلى تنظيم داعش تشكل تهديداً خطيراً من غرب أفريقيا إلى جنوب شرق آسيا، وأن تلك الجماعات يمكن أن تكون في بعض الحالات مركزاً للمزيد من التوسع الإقليمي للتنظيم. ولهذا السبب، نحن سعداء بقرار فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات في أيار/مايو بإدراج تنظيم داعش – خراسان في قائمة الجزاءات. وإلى جانب تسليط الضوء على التهديد الذي تشكله الجماعات المنتسبة لتنظيم داعش على الصعيد الإقليمي، فإن هذا الإدراج يتيح للجنة العاملة بموجب قرارات المجلس ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) استهداف الميسرين الإقليميين الذين لا صلة لهم بصلب بمحور تنظيم داعش. وتتطلع الولايات المتحدة إلى العمل مع أعضاء اللجنة لإدراج المزيد من الجماعات المنتسبة إلى التنظيم.

وبالإضافة إلى عمليات الإدراج، حدثت تطورات مهمة أخرى في الأشهر الأخيرة. ففي آذار/مارس، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٤٦٢ (٢١٠٩)، الذي عزز سلفا إطار مكافحة تمويل الإرهاب. ونعرب عن تقديرنا لفرنسا على قيادة هذا الجهد المهم. إن إدراج الجماعات المنتسبة إلى تنظيم داعش، واتخاذ القرار ٢٤٦٢ (٢٠١٩) تطوران مهمان، ولكن يتعين على الدول الأعضاء أن تتصرف بشأنها لجعلهما مجديين فاعلين. وتحث الولايات المتحدة جميع الدول الأعضاء على التنفيذ الكامل لالتزاماتها المتعلقة بالجزاءات المفروضة عملا بالقرار ١٢٦٧، والقرار ٢٤٦٢ (٢٠١٩)، وجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب دعما لدحر تنظيم داعش في نهاية المطاف.

وأخيرا، بينما تركز إحاطة اليوم على داعش، يجب ألا نغفل عن التهديد المستمر الذي يشكّله تنظيم القاعدة. ومع اقتراب الذكرى السنوية الثامنة عشرة لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر، تواصل الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة تهديد الاستقرار في سورية ومنطقة الساحل وفي أماكن أخرى. ويجب أن نعمل معا ونستخدم جميع الأدوات المتاحة لنا لضمان ألا يوطد تنظيم القاعدة نفوذه ليهدد الولايات المتحدة وحلفاءنا وشركاءنا مرة أخرى. لقد حققنا نجاحا كبيرا ضد تنظيم داعش في العراق وسورية. ولا يمكن أن نتقاعس. وستواصل الولايات المتحدة العمل مع شركائها لتعقب تنظيم الدولة الإسلامية داعش وتنظيم القاعدة وإضعافهما، ودحرهما وفي نهاية المطاف.، دحرهما.

السيد سينغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): إننا نشدد على أهمية هذا الموضوع، ونحن ممتنون لعقد هذه الجلسة بعد ظهر هذا اليوم بشأن التهديد المستمر والخبيث للسلام والأمن الدولي جراء الأعمال الإرهابية، الذي يبرر بشكل كبير أنه يمثل في الواقع أولوية بالنسبة لمجلس الأمن. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والمديرة التنفيذية كونينسكس لإطلاعنا على آخر المستجدات.

وليس هناك أي شيء على الإطلاق البتة يبرر هذا النطاق من الأعمال الإجرامية والوحشية واللاإنسانية التي تستهدف حياة الأبرياء، والتي تستند إلى منطق ظلامي آت من الخارج يُستخدم كأداة لنشر الخوف وانعدام الأمن. وتدين الجمهورية الدومينيكية بأشد العبارات كل الأعمال الإرهابية بجميع أشكالها ومظاهرها. ولا نزال متّحدين في مواجهة المعاناة الجماعية للضحايا والناجين من الهجمات الإرهابية والفظائع والهجمات الجبانة المرتكبة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الأحداث التي وقعت هذا العام مما والتي أسفرت عن وفاة ٥١ شخصا في نيوزيلندا وحوالي ٣٠٠ شخص في سري لانكا.

ومن خلالوب إحياء ذكرى الضحايا وصمود الناجين من الإرهاب نُؤكد نعزز إنسانيتنا ونستمد القوة لنكافح معا بعزم وتصميم الشر الذي يؤثر يعم علينا جميعا. ولا نزال ملتزمين بمبادئنا وندرك ونحترم الحقوق الأساسية، بما فيها تلك التي يتمتع بها نساء وأطفال وأفراد أسر ضحايا المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

وفي ضوء أحدث التقارير التي تشير إلى الهزيمة الإقليمية التي مُني بها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وتطلُّع الجماعة الإرهابية إلى أن تحظى بأهمية عالمية يكون لها شأن عالمي من خلال فروعها الإقليمية عن طريق الإيحاء بشن الهجمات، مُحوّلة نفسها إلى شبكة عالمية سرية، نكرر الحاجة الملحة إلى مضاعفة عزمنا والموارد اللازمة للتصدي للتحديات التي تشكلها المتعلقة بمقاضاة المحتجزين والأشخاص المشردين داخليا وإعادتهم إلى أوطانهم.

وتنبهنا التقارير عن الارتفاع الحاد في عدد اللاجئين في المخيمات إلى حجم المشكلة التي تواجه القائمة على المستويات الإنسانية والأمنية واللوجستية والقانونية والقضائية ومستوى حقوق الإنسان وغيرها من المستويات، كما يتضح من قضية مسألة المخيم الهول الذي شهد هذا العام تحديدا زيادة في عدد سكانه ليصل إلى أكثر من ٧٠ ٠٠٠ شخص.

ونكرر الإعراب عن القلق إزاء التهديد الذي يتعرض له السجناء البالغون، وبدرجة أكبر، القصّر والشباب، الذين كثيرا ما يكونون عرضة للصدمات التي تنطوي على تشمل تغذية زيادة نزعة التطرف تطرفهم في السجون ويجري تغذية نزعة التطرف لديهم بينما يعانون على الرغم من معاناتهم من الفقر والتهميش والوصم، مما يجعل عملية إعادة الإدماج الاجتماعي إدماجهم اجتماعيا أكثر صعوبة وزيادة احتمال خطر ارتكابهم العنف في المستقبل وتجنيدهم في إحدى تلك المجموعات الجماعات الإرهابية.

ونثني في هذا ذلك الصدد، نثني على عمل منظومة الأمم المتحدة لوضعها المبادئ الأساسية للحماية والإعادة إلى الوطن والملاحقة القضائية، والمحاكمة والتأهيل وإعادة إدماج النساء والأطفال الذين لهم صلات بالجماعات الإرهابية المدرجة على قوائم الأمم المتحدة – وهي أداة مفيدة يمكن أن تيسّر وضع وتنفيذ السياسات والإجراءات وتنفيذها بما يتماشى مع القانون الدولي.

وندرك أيضا الصلة بين الإرهاب والمنظمات الإجرامية عبر الوطنية الضالعة في الاتجار بالمخدرات والأشخاص والموارد الطبيعية، الأمر الذي لا يعمل إلا على وضع قدرتنا على التصدي لها على المحك، ويتطلب تعزيز وزيادة التعاون الدولي القائم فيما بين السلطات المعنية. إننا نشعر بالقلق إزاء عدد

المقاتلين الإرهابيين الأجانب، الذي تقدره بعض الدول الأعضاء بين ٠٠٠ ٢٤ و ٠٠٠ ٣٠ مقاتل، والتحدي الذي يشكّله ذلك أمام البلدان التي لديهم وجود ملموس وجودهم فيها محسوس وكذا بلدان العبور والمنشأ.

وأخيرا، نحث الدول الأعضاء، بدعم من منظومة الأمم المتحدة، على مواصلة تعزيز استراتيجياتها لمقاضاة وإعادة تأهيل وإعادة إدماج الإرهابيين المشتبه فيهم والمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين والمنتقلين وأسرهم، مع إيلاء اهتمام خاص بالنُهُج المراعية للمسائل الجنسانية والعنف ضد الأطفال.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (*تكلمت بالإنكليزية*): إننا نقدر عقد هذه الإحاطة الهامة. وبالمثل، نقدر الإحاطتين اللتين قدماهما السيد فورونكوف والسيدة كونينسكس، مما ساعدنا على وضع تصور للتقرير التاسع للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على السلام والأمن الدوليين (S/2019/612).

يجب تسجيل الهزيمة العسكرية لداعش في سورية، مع سقوط باغوز في آذار/مارس، باعتبارها علامة بارزة في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. لكن، وكما يشير التقرير، فإن اكتمال النجاح لهذا الإنجاز الهام من المجتمع الدولي، في دعم للدول المتضررة ومع احترام سيادتها، يتطلب مواجهة التحديات التي أوجدها الوضع الإنساني الناتج، والملاحقة القضائية لأتباع داعش وعائلاتهم، وخاصة النساء والأطفال، وتشتت المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى مناطق أخرى.

وفي هذا الصدد، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء تأثير الوجود المتزايد للمقاتلين الإرهابيين الأجانب في أفريقيا وتفاعلهم مع الجماعات التابعة لداعش وتعزيزهم لها، مثل الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وأقاليم داعش المحددة في غرب ووسط أفريقيا. كذلك نشعر بالقلق إزاء تعاونهم مع تنظيم القاعدة وأتباعه في المنطقة ومع جماعات إرهابية أخرى وعلاقاتهم المتناحرة مع جماعات مثل الشباب وبوكو حرام، لا سيما في غرب أفريقيا، حيث كان هناك تصاعد في العنف وهجمات مرتبطة بتنظيمي داعش والقاعدة.

لذلك نشيد بتعزيز التعاون بين مختلف وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك الوكالات الموجودة هنا، لدعم الدول في صياغة وتنفيذ استراتيجياتها لمكافحة الإرهاب وتنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة والإضافة المعتمدة في عام ٢٠١٨ إلى مبادئ مدريد التوجيهية بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب، من بين أمور أخرى.

لهذا السبب، وكما كنا نفعل، نشجع تركيز تلك الجهود أيضا على ما تُسمى المواقع الجغرافية المستترة في مكافحة الإرهاب، وذلك من أجل تعزيز الجهود الرامية إلى منع وكبح انتشار الجماعات الإرهابية وأنشطتها.

إن القارة الأفريقية يتم استنزافها بسبب أنشطة الجماعات الإرهابية، مثل جماعة بوكو حرام في شمال شرق نيجيريا، والتي تؤثر أيضًا على بلدان النيجر وتشاد والكاميرون المجاورة، وهي دول مجاورة لغينيا الاستوائية. ولدينا حالة حركة الشباب في شرق القارة. تقع بلدان مثل مالي وبوركينا فاسو ضحية لجماعات يدعمها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. كل هذه الظواهر تسبب أضرارا جسيمة وتشكل تحديات خطيرة لحياة واقتصادات البلدان الأكثر تضررا، ولجيرانها بدرجة أقل، ومن ثم لأفريقيا بأسرها.

القراران ٢٤٦٢ (٢٠١٩) و ٢٤٨٢ (٢٠١٩)، اللذان اتخذهما المجلس هذا العام، بقيادة فرنسا وبيرو، على التوالي، واللذان تتشرف غينيا الاستوائية بالمشاركة في تقديمهما، يساعدان في توطيد وتنشيط المعركة ضد داعش والقاعدة وغيرهما من الجماعات الإرهابية، وذلك من خلال التركيز على منع وقمع تمويل الإرهاب والروابط بين الجريمة عبر الوطنية والإرهاب.

هذان المجالان الاستراتيجيان مهمان لمنع استخدام التكنولوجيات الجديدة في نشر الدعاية الإرهابية وكأداة لتجنيد الأحداث الجانحين في السجون ودفعهم إلى التطرف؛ والاستغلال غير المشروع للمعادن؛ والاتجار بالبشر والأسلحة والمخدرات لأغراض إرهابية؛ وإمكانية تصنيع واستخدام أسلحة دمار شامل.

إن الشبكات السرية لداعش والقاعدة، ووجود ذئاب منفردة وأساليب جديدة للهجمات الإرهابية تنفذها النساء والفتيات وعائلات بأكملها؛ والهجمات على الأهداف التي تعتبر سهلة، مثل أماكن العبادة والاحتفالات العائلية ضمن أمور أخرى؛ والهجمات الأخيرة التي شنها اليمين المتطرف، تذكرنا بضرورة حشد التعاون الدولي ضد الإرهاب وتحفيز الاستثمار في التنمية المستدامة لمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب والصراع.

وفي هذا الصدد، يشجعنا عقد مؤتمرات إقليمية في طاجيكستان وكينيا، والتي نأمل ترجمتها إلى نتائج ملموسة بهدف احتواء خطر الإرهاب والقضاء عليه.

لقد احتفلنا للتو باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب وتكريمهم، والذي ركز على قدرة ضحايا الإرهاب وأسرهم على الصمود.

وفي هذا الصدد، نود أن نختتم بالتنويه بدور الأمم المتحدة في تيسير التعاون القضائي الدولي وجمع الأدلة الرقمية وتشجيعه. علاوة على ذلك، العمليات التي تعزز المساءلة من خلال آليات، مثل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش، وذلك دعماً للضحايا في العراق، بمن فيهم على وجه الخصوص ضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على أساس جنساني.

وتظل جمهورية غينيا الاستوائية ملتزمة التزاماً راسخاً بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة لضمان نجاح هذا العمل الهام.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيد فلاديمير فورونكوف والسيدة ميشيل كونينسكس على إحاطتيهما اليوم، واللذين أعتقد أنهما حددا بوضوح شديد، كما يفعل تقرير الأمين العام (S/2019/612)، حجم التحدي الذي لا يزال قائما. فبينما أزالت النجاحات العسكرية سيطرة داعش الإقليمية على الخلافة المزعومة، ما زال داعش والمقاتلون الإرهابيون الأجانب يشكلون تحديًا مستمرًا وخطيرًا لأمننا الفردي والجماعي. إنه ليس تنظيم داعش وحده، وكما تحدث زملاء آخرون أيضًا عن جماعات أخرى، وخصوصاً تنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة به. يجب أن يساورنا قلق شديد تجاه هذه الجماعات.

وأعتقد أنه في مواجهة مشكلة تؤثر على العديد من البلدان في عدة مناطق من العالم، من الطبيعي أن تتطلع الدول الأعضاء إلى الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، من خلال قراراته ولجانه، لتقديم التوجيه والدعم. أعتقد أن هذا يعني أننا لا نحتاج إلى مجموعة من الاستجابات في الوقت المناسب والفعّال فحسب بل وأيضًا إلى تنسيق وتقييم أفضل.

ولذلك نحن، المملكة المتحدة، نرحب بعدد من المنتجات الإرشادية التي يجري تطويرها لمساعدة الدول في التعامل مع بعض تلك التحديات الجديدة المعقدة. ولكني أود – وأنا واثق بأنني أعظ من تحول إلى يساري – التشديد على ضرورة ضمان أن تكون هذه العناصر مكملة وأن تجسد نهج الأمم المتحدة ككل.

ولبلوغ هذه الغاية، نود بشكل خاص تشجيع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب على مواصلة القيام بزياراتها التقييمية وتعزيز حوارها مع الدول الأعضاء، وتشجيع الدول الأعضاء على الانخراط مع المديرية التنفيذية في طلب تلك الزيارات. أستطيع أن أقول إن المملكة المتحدة تتطلع إلى التقييم الذي ستجريه لها المديرية التنفيذية في تشرين الأول/أكتوبر.

وأود أيضا أن أشدد على الحاجة إلى المتابعة الاستباقية من جانب المديرية التنفيذية وشركائها، وهنا هو المجال الذي تجدي فيه بشكل خاص إمكانيات مكتب مكافحة الإرهاب على بناء القدرات. ومن المهم للغاية أنه إذا أجرت المديرية التنفيذية تقييماً، بالشراكة مع دولة عضو، أن يكون بناء القدرات والدعم متاحين لتلك الدول الأعضاء حتى تتمكن بالفعل من إحداث تغيير. أعتقد أنني سأبدأ هناك، إذا جاز لي، في الرد على الإحاطات الإعلامية التي سمعتها.

إن تقرير الأمين العام يحدد عدداً من التحديات. دعوني أركز على مجرد عدد قليل منها.

أولاً، أشاطر الشواغل التي أثارها عدد من الزملاء ومن قدموا الإحاطات إلينا حول الأوضاع في المخيمات في شمال شرق سورية، وخاصة بالنسبة لأفراد الأسر والأطفال.

وينبغي أن يشكل ذلك مصدر قلق كبير لنا جميعًا. ونرحب بزيادة اهتمام الأمم المتحدة بالتحدي المتمثل في معالجة تلك الظروف، وفي نفس الوقت دمج الجهود المبذولة لمنع التطرف المصحوب بالعنف والتحريض على الإرهاب بين سكان المخيمات. ومن الواضح أن هذه مهمة تتجاوز الأمم المتحدة، والأمر متروك لجميع الدول الأعضاء للتفكير في كيفية دعم هذا العمل.

وأحد العناصر المهمة في ذلك الصدد هو المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش. وقد سررت كثيرا بسماع كلمة زميلنا من غينيا الاستوائية بشأن هذا الموضوع. ونحن نؤيد مثلهم تمامًا عمل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة المعني بتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش في العراق والشام، لا سيما فيما يتعلق بالعنف الجنسي والجنساني. وقد زدنا من تمويلنا للفريق، وآمل أن ندعم جميعنا جهوده الرامية لجمع هذه الأدلة الحاسمة وحفظها، وبالطبع استخدامها.

ومن المثير للقلق أيضا أنه لا يزال لدى تنظيم داعش احتياطيات بقيمة ٣٠٠ مليون دولار. ونحن نعلم أن الهجمات الإرهابية أصبحت منخفضة التكلفة وذات تقنية منخفضة بشكل متزايد. وقد تبين لنا من خلال الحالات الأخيرة أن عمليات تحويل مبالغ صغيرة من المال باستخدام تكنولوجيا جديدة، وهي عمليات تحفزها الروايات المتاحة على شبكة الإنترنت وخارجها، يمكن أن تروع مواطنينا. ويمكن أن يتسبب هذا المبلغ من المال في أضرار كبيرة. ونحتاج مرة أخرى بشكل جماعي إلى معالجة تمويل الإرهاب والتأكد من قيامنا بذلك بطريقة تواكب التدفقات العصرية للأموال. وهذه مهمتنا جميعًا.

وأود أن أعرب عن مدى اتفاقنا مع التحليل الوارد في تقرير الأمين العام (S/2019/612) بخصوص خطر التطرف والتعبئة الجارية في السجون. والسجون هي بالطبع مكان يتسم بالخطورة. ولكن في الوقت نفسه يمكن أن تكون مكانًا مهمًا لبذل جهود الصرف عن الفكر المتطرف وإعادة التأهيل. ونشجع الأمم المتحدة وشركاءها على مساعدة الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير في هذا المجال. وأود أن أشير إلى أن المجلس قد ركز بشدة على الملاحقة وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج. وهذا أمر تبنيناه في المملكة المتحدة. وأود أن أقول فقط كلمتين بشأن تجربتنا في هذا المجال.

تركز إجراءات التأهيل في المملكة المتحدة على مجموعة واسعة من الأفراد، ولا يقتصر ذلك على أولئك الذين يقضون عقوبة سجن بتهمة ارتكاب جريمة تتعلق بالإرهاب، كما لا يقتصر على السجناء. ونحن نعمل أيضًا مع من يخضعون للمراقبة في المجتمع المحلي، وأولئك الذين يخضعون لأوامر صادرة عن محاكم من أنواع أخرى، على غرار العائدين من سورية.

واسمحوا لي أن أنهي كلمتي بالإعراب عن مخاوفنا بشأن زيادة عدد الهجمات الإرهابية بدافع الإيديولوجيات اليمينية المتطرفة. ونحن نعلم أن الخطاب والتحريض والموارد الإرهابية

تنتقل عبر الحدود، سواء كانت حقيقية أو افتراضية. ونحن نؤيد بالكامل نداء كرايستشيرتش لاتخاذ إجراءات، والجهود المبذولة لإزالة المحتوى الإرهابي من شبكة الإنترنت، مع حماية حقوق الإنسان وحرية التعبير. ونحن نتطلع إلى العمل مع شركائنا في الدول الأعضاء والأمم المتحدة والصناعة التكنولوجية لتعزيز تلك الجهود ومكافحة التحريض.

وبخصوص جميع أشكال الإرهاب والتطرف، إسمحوا لي أن أقول إننا نؤيد بقوة مبادرات الأمم المتحدة التي تضع المجتمع المدني في صلب اهتمامها لمنع التطرف المصحوب بالعنف. وحجر الزاوية في نموذج الوقاية في المملكة المتحدة هو عملنا المحلي مع المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني. ونحن ندعم منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء البلد، من أجل إذكاء وعيها بمخاطر التطرف وزيادة صمودها أمام الإرهاب والخطاب والدعاية المتطرفة والعنيفة. وكما قلت من قبل في هذه القاعة، هذا ليس عملا يمكن القيام به من خارج مجتمع أو بلد ما. ولا يمكن القيام بذلك إلا على المستوى المحلي من خلال تمكين المجتمعات المحلية نفسها من مواجهة التطرف والإرهاب قبل ظهورهما. وهذا هو أحد المجالات التي يمكن أن تضطلع فيها الأمم المتحدة بدور مفيد للغاية من أجل تبادل أفضل الممارسات. وأشجع الأعضاء على تكثيف جهودهم في هذا المجال.

السيد فان شالكويك (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نود، على غرار الآخرين ،أن نشكر السيد فلاديمير فورونكوف وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والسيدة ميشيل كونينكس المديرة التنفيذية للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، على إحاطتيهما بشأن تقرير الأمين العام على المستوى الاستراتيجي عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين (S/2019/612).

ويؤكد هذا التقرير الشامل عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش والوارد في تقرير الأمين العام التاسع على المستوى الاستراتيجي، أنه رغم تعرض التنظيم لانتكاسات كبيرة إلا أنه لا يزال يشكل تهديدًا خطيراً للسلم والأمن الدوليين، نتيجةً لجملة عوامل منها طبيعته وقدرته الكبيرة على التكيف واستمرار حصوله على أموال كثيرة ومجندين بأعداد كبيرة. وكما يشير التقرير، يحاول تنظيم داعش إعادة تجميع صفوفه وإعادة توطيد نفسه بشكل سري وتوسيع وجوده الدولي عن طريق نشر فرع له. وللأسف فقد يكون الهدوء الحالي في هجمات التنظيم مؤقتًا.

وتحيط جنوب أفريقيا علما بقلق خاص بالاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن القارة الأفريقية، حيث سعى تنظيم داعش إلى استغلال تحديات السلام والأمن عن طريق تكوين فروع له لتعزيز خططه البغيضة. وتشمل مجالات الاهتمام الخاصة التي أبرزها التقرير أجزاء من شمال أفريقيا حيث وفرت الأزمة في ليبيا على وجه الخصوص أرضًا خصبة لفروع تنظيم داعش في البلدان الهشة والمنطقة المحيطة بها.

ومما يثير القلق أيضاً الملاحظة الواردة في تقرير الأمين العام بأن منطقة غرب أفريقيا قد شهدت زيادة ملحوظة في عمليات التجنيد والعنف المرتبطة بتنظيمي داعش والقاعدة، وبأن تنظيم داعش في غرب أفريقيا، الذي يُعتقد أنه يضم ٤ ٠٠٠ مقاتل، يصنف الآن إلى جانب تنظيم داعش في العراق والشام وخراسان، كأقوى فرع إقليمي لتنظيم داعش.

إننا بالطبع قلقون بشكل خاص جراء التقارير التي تشير إلى أن تنظيم داعش يحاول تنظيم نفسه في منطقة وسط أفريقيا وحتى في منطقة الجنوب الأفريقي. وستواصل جنوب أفريقيا صمودها مع إخواننا وأخواتنا الأفارقة في الحرب ضد الإرهاب في القارة حتى لا يُسمح لتلك الآفة الرهيبة أن تؤدي إلى تراجع التقدم الذي حققناه جميعا بشق الأنفس في أفريقيا.

وتظل جنوب أفريقيا ملتزمة بالتعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب. ولا يمكن لأي بلد تحمل العبء لوحده. إن

الطابع المحوري للأمم المتحدة في تنسيق وتيسير الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب وتقديم الدعم للدول الأعضاء التي تتطلب ذلك هو أمر بالغ الأهمية إذا أردنا النجاح. وفي هذا الصدد، نقدر عمل هيئات مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة في مساعدة الدول الأعضاء على مكافحة هذه الآفة وتشجيع المزيد من التعاون فيما بينها ومع الهيئات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد نشيد بالمؤتمرات الإقليمية الدولية للأمين العام، بما في ذلك المؤتمر الإقليمي الأفريقي الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف الذي يفضي إلى الإرهاب، الذي افتتحه الأمين العام وفخامة رئيس كينيا كينياتا في نيروبي في شهر تموز/يوليه.

وفي خضم الحرب ضد تنظيم داعش، تنظر جنوب أفريقيا أيضًا إلى أهمية عمل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها التنظيم، الذي يتولى مهمة التحقيق في الجرائم التي ارتكبها التنظيم ويعمل على ضمان خضوع المسؤولين عن ذلك للمساءلة عن جرائمهم.

وتظل جنوب أفريقيا ملتزمة بالتصدي للإرهاب بشكل كلي باعتباره تهديدًا أمنيًا وكذلك بمعالجة الظروف والعوامل التي تؤدي إلى الإرهاب وتغذيه. فأسبابه ومظاهره متنوعة وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند اتخاذ تدابير مضادة مع الامتثال التام للقانون الدولي، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن تمتنع البلدان عن استخدام التدابير القسرية الانفرادية في جهودها لمكافحة الإرهاب. وغالبًا ما تؤدي هذه التدابير إلى وقوع إصابات غير مقصودة وإلى تأجيج حلقة مفرغة من الاستياء والكراهية تؤدي في نهاية المطاف إلى استمرار التطرف العنيف والإرهاب.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود على غرار الآخرين أن أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف والأمينة العامة المساعدة كونينكس على إحاطتيهما الثاقبتين. كما نعرب عن امتناننا لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والكيانات ذات الصلة، على التقرير (S/2019/612) المعروض علينا.

لقد قرأت بعض الأجزاء من التقرير. ونلاحظ العديد من النقاط البارزة المختلفة، بما في ذلك كون تنظيم داعش، رغم هزيمته الإقليمية، لا يزال يتطلع إلى أهمية عالمية، لا سيما من خلال فروعه والهجمات المستلهمة منه. ونلاحظ أيضًا التحديات الإنسانية والأمنية المستمرة التي يتسبب فيها المقاتلون الإرهابيون الأجانب وأفراد أسرهم. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، سوف يركز بياني على ثلاث قضايا.

أولاً فيما يتعلق بالتهديد الذي يمثله تنظيم داعش، شوهدت الهجمات البشعة المرتبطة بالتنظيم أو المستلهمة منه مؤخرًا في سري لانكا وسورية والعراق وعدة أماكن في غرب أفريقيا وأجزاء أخرى من العالم، حتى أثناء حفل زفاف في الآونة الأخيرة في أفغانستان، وبذلك يثبت التنظيم مرة أخرى أنه لا يزال يشكل تهديدًا خطيرًا. وهذا هو الحال أيضا في منطقتنا، حيث أحبطت السلطات الإندونيسية بنجاح مؤامرة دبرتها جماعة إرهابية مرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في أيار/مايو. لقد كان سقوط آخر الأراضي التي يسيطر عليها التنظيم في سورية، وانخفاض موارده أمرا مهما، ولكن الواضح أن هذا الأمر لا يعني نهاية التنظيم. ولذلك نرى أنه من الحكمة عدم المبالغة وإعلان الانتصار على الإرهاب بعد.

ولا تزال هناك تحديات هائلة تتمثل في تطور تنظيم داعش من كيان إقليمي إلى شبكة سرية، وأنشطة الكيانات المنتسبة له على الصعيد الإقليمي، والتهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب، والتعقيدات اللوجستية والمتعلقة بالولاية القضائية وحقوق الإنسان فيما يخص التعامل مع المحتجزين

المرتبطين بتنظيم داعش في سورية والعراق. وسنواصل توخي اليقظة في هذا الصدد.

ويؤدي هذا بي إلى النقطة الثانية من بياني، والمتعلقة بأهمية التعاون الدولي والإقليمي، الذي أشرنا إليها هنا في مناسبات عديدة. إن جميع التحديات الأخيرة تجسد الحاجة إلى التنفيذ الفعال للصكوك الدولية ذات الصلة، وقرارات الأمم المتحدة، والأهم من ذلك، التعاون على جميع المستويات فيما بين الدول والكيانات من غير الدول. وتزداد أهمية استجابة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى للتهديدات الناشئة في مجالات منع تمويل الإرهاب ومكافحته، وتأمين التعاون القضائي الدولي، والملاحقة القضائية، وإعادة التأهيل، وإعادة الإدماج، والمشاركة المجتمعية. وأعتقد أننا قد حققنا الكثير، ولكن المشكلة هي أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به.

وتتعلق النقطة الثالثة والأخيرة من بياني بالطريق قدما. من الأهمية بمكان اعتماد نهج كلي من أجل تحقيق نجاح مستدام وطويل الأمد في مكافحة الإرهاب. وبينما نواصل اتخاذ إجراءات صارمة، ينبغي لنا أيضا أن نستثمر في الإجراءات البسيطة لمكافحة الخطاب الإرهابي، وتوجيه الناس بعيدا عن التطرف. ونحن بحاجة إلى تعزيز الحوار والتسامح وسماع صوت الاعتدال، باعتباره النهج الأفضل لمواجهة الكراهية والتحريض. كما نحتاج إلى القضاء على الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب. ويجب أن ندرك أهمية السجون ومرافق الاحتجاز، والقيام في الوقت نفسه بتنفيذ سياسات لمنع العودة إلى الإجرام.

وعلى الرغم من اضمحلال تنظيم داعش، فإنه لا يزال يشكل آفة بالنسبة للبشرية. ونحن بحاجة إلى استراتيجية واضحة للتصدي للأسباب الجذرية لظهور تنظيم داعش للتأكد من ألا تكرر هذه الدورة المأساوية نفسها. وما من مبرر يكفي، ومرة أخرى تدين إندونيسيا الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بغض النظر عن أصله أو دوافعه. وبعد الاستماع إلى كل ما قيل في هذه القاعة، فإنني أعتقد أن هذه مسألة محددة يتحد المجلس بشأنها. إننا نقف معا في إدانتنا للإرهاب. وكما سمعنا أيضا، احتفلنا مؤخرا باليوم الدولي السنوي الثاني لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب. ومن المحتم علينا جميعا أن نفعل المزيد من أجل مكافحة الإرهاب؛ فنحن مدينون بذلك لضحاياه.

السيد أوغاريلي (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نود نحن أيضا أن نعرب عن تقديرنا لعقد هذه الجلسة وللإحاطتين القيمتين اللتين قدمهما وكيل الأمين العام فورونكوف والمديرة التنفيذية كونينسكس.

على الرغم من الهزيمة العسكرية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وفقدان سيطرته على الأراضي، نعلم أنه لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين حيث إنه يسعى إلى الحفاظ على تأثيره العالمي من خلال شبكة المنظمات التابعة له، فضلا عن الهجمات المستلهمة من خطاب الكراهية الذي يبثه. وفي هذا الصدد، لا تزال مكافحة داعش تشكل تحديا هائلا بالنسبة لجميع الدول، بما في ذلك مسألة عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسرهم، والهجمات على الهياكل الأساسية الحيوية والأهداف المعرضة للخطر، واستخدام الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، واستخدام العنف الجنسي بوصفه هدفا استراتيجيا وأيديولوجيا.

ومن الضروري أيضا تنسيق الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لدعم المنظمات الإقليمية والدولية، وبخاصة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نود أن نبرز الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وكذلك دور الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب. إن منع الإرهاب ومكافحته يتطلبان اتباع نهج كلي يتماشى مع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب ومفهوم السلام المستدام، مع التسليم بأن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان يعزز كل منهم الآخر. ويبدو أن تحول داعش إلى

منظمة سرية قد عزز الأعمال التي تقوم بها الجماعات الإرهابية الإقليمية التي أصبح داعش من خلالها بمثابة مانح لتراخيص إجازة هذه الأعمال. فقد أصبح داعش الآن قادرا على إعلان المسؤولية عن الهجمات التي تشنها هذه الجماعات المحلية دون الحاجة إلى تطوير صلات تشغيلية أو لوجستية.

ونعتقد أنه من الضروري، وفقا للقانون الدولي، مكافحة إساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن المنظمات غير الربحية التي يستخدمها داعش لجمع الأموال، وتجنيد الأتباع، وتبرير أعماله، واستمرار تعزيز خطابه الإرهابي. وفي هذا الصدد، نوافق على أن مكافحة قدرته المالية واللوجستية يجب أن تكون أولوية. فداعش يحتفظ بثروة كبيرة. ويجب الحد من تدفقاته المالية خلال تصدينا لمسألة غسل الأموال. ونؤكد على أهمية القرار ٢٤٦٢ (٢٠١٩) لمنع تمويل الإرهاب ومكافحته.

ونضم صوتنا إلى أصوات البلدان الأخرى في تسليط الضوء على اعتماد القرار ٢٤٨٢ (٢٠١٩)، بشأن الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة. فالأنشطة الإجرامية من قبيل الاتجار بالمخدرات والاتجار بالأشخاص أو الممتلكات الثقافية لا تمثل مصدرا للتمويل فحسب، بل وآلية للدعم اللوجستي أيضا. وفي هذا الصدد، نرحب بالعمل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وأهمية التعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة لمكافحة الإرهاب، فضلا عن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، بما في ذلك المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، بغية تحسين فهمنا واستجابتنا لهذه الظاهرة العالمية.

إن التحدي الذي تشكله عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب يستحق اهتماما خاصا، ولا سيما عند إدراجهم ضمن نظم العدالة الجنائية الوطنية. ومن الضروري وضع سياسات ملائمة للملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والإجراءات القانونية الواجبة. كما ينبغي أن تتبنى هذه الاستراتيجيات منظورا جنسانيا وأن تصون حقوق الطفل. والإضافة الملحقة بمبادئ مدريد التوجيهية والمبادئ الأساسية للحماية والإعادة إلى الوطن والملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج للنساء والأطفال المرتبطين بالجماعات الإرهابية المدرجة على قوائم الأمم المتحدة أدوات ممتازة تحقيقا لهذا الغرض.

وعلى الرغم من أن الجرائم المرتكبة، بما في ذلك تلك المتصلة بالعنف الجنسي، يجب ألا تفلت من العقاب، ينبغي أن تسهم المساءلة في تعزيز العدالة والمصالحة وعدم التكرار. ويجب أن نحول دون أن تصبح السجون بيئات تشجع على تغذية نزعة التطرف والتجنيد، وأن نكفل إمكانية إعادة إدماج المقاتلين المفرج عنهم بشكل مناسب في المجتمع. ومع وضع هذا في الاعتبار، يجب أيضا أن نعترف بشجاعة ضحايا الإرهاب ودورهم في جهودنا الرامية إلى منع هذه الآفة ومكافحتها. ولذلك نود أن نسلط الضوء على مبادرة الأمين العام لتنظيم المؤتمر الدولي الأول لضحايا الإرهاب في إطار الذكرى الخامسة والسبعين للأمم المتحدة.

وختاما، أود أن أكرر التأكيد على التزام بيرو الصادق بمنع الإرهاب ومكافحته بجميع أشكاله ومظاهره، ولا سيما من خلال الإجراءات التي يمكن للمجلس أن يتخذها بفضل توافقنا المشترك في الآراء.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، نتقدم بجزيل الشكر للسيد فلاديمير فورونكوف والسيدة ميشيل كونينسكس على إحاطتيهما والشاملتين بشأن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على السلم والأمن الدوليين. سأركز في بياني على ثلاث مسائل رئيسية.

أولا، التهديد المستمر الذي يشكله تنظيم داعش؛ فعلى الرغم من الانتصارات التي حققها المجتمع الدولي ضد التنظيمات الإرهابية وبشكل خاص ضد ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية

في العراق والشام (داعش)، والهزيمة العسكرية التي لحقت بالتنظيم في سورية مع سقوط مدينة باغوز في دير الزور في شهر آذار/مارس الماضي، إلا أن تنظيم داعش لم يقضى عليه بشكل نهائي حيث يعمل وينمو بشكل سري في العراق وسورية ومناطق أخرى حول العالم من خلال تطوير أساليبه سواء في العمليات الإرهابية أو بتمويل تلك العمليات أو تجنيد الأفراد، وذلك وفقا لما هو متاح له من موارد.

كما أشار تقرير الأمين العام (S/2019/612) إلى أن داعش لا يزال قادرا على إرسال الأموال لتنفيذ أعماله التخريبية بأساليب يصعب كشفها من قبل السلطات، في ظل الثروة التي يسيطر عليها والتي تبلغ حوالي ٣٠٠ مليون دولار.

لقد خلفت الحرب ضد داعش في العراق وسورية العديد من التهديدات والتحديات الإنسانية والأمنية، منها على سبيل المثال ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والعائدين والمتنقلين منهم وأسرهم؛ ويتطلب التصدي لهذا العدد الكبير منهم بناء قدرات جهات إنفاذ القانون من أجل محاكمتهم وإعادة تأهيل الضحايا منهم.

وتعد السجون حاضنة تسهم في تغذية ونشر الأيدلوجيات المتشددة بين النزلاء ممن يعانون من الفقر والتهميش والتمييز، الأمر الذي يتطلب مزيدا من التعاون والتواصل بين الدول الأعضاء، وبدعم من كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة لزيادة تعزيز جهود إعادة تأهيل السجناء وإعادة إدماجهم في المجتمع بمن فيهم المدانون بجرائم الإرهاب.

لقد أنشأت دولة الكويت مركز السلام التأهيلي المختص بتقديم التوجيه والإصلاح لكل من تأثروا بفكر خارج نطاق الفكر السليم، حيث يمر منتسبو المركز ببرنامج يهدف إلى تأهيل كل شخص ذي فكر متطرف، وتأتي هذه الفكرة حرصا من دولة الكويت على التفاعل مع الأحداث العالمية، ومراقبة انتشار ظاهرة الغلو الديني والفكر المنحرف.

ثانيا، يعتبر منع ومكافحة تمويل الإرهاب كذلك من أبرز التحديات التي تواجه الدول في جهودها لمكافحة خطر الإرهاب، حيث تمول الجماعات الإرهابية أنشطتها من خلال عدة وسائل، منها الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والفدية، والاتجار بالأسلحة، والاتجار بالمخدرات، والابتزاز. وقد اتخذ مجلس الأمن قرارات عديدة لتعزيز قدرات الدول في منع ومكافحة تمويل الإرهاب، كان أهمها القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي نص على قواعد ملزمة قانونا. وفي الآونة الأخيرة، اعتمد المجلس أيضا القرار ٢٤٦٢ (٢٠١٩) بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وهذا القرار مكرس حصرا لمنع وقمع تمويل الإرهاب، ويعيد التركيز على تقييم وفهم مخاطر تمويل الإرهاب، والدور الاستراتيجي للاستخبارات المالية في الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب. كما يركز على أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص، فضلا عن أنشطة التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات بصورة فعالة.

ثالثا، أهمية التعاون الدولي، إن أحد الأسباب التي تساعدنا في مكافحة تهديد تنظيم داعش للأمن والسلم الدوليين هو التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي في المجالات التالية: تبادل المعلومات، وتحسين الوقاية، ومعالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، ومنع التحريض على ارتكاب أعمال إرهابية، والحد من الدعم المالي للجماعات الإرهابية، وتدريب منتسبي أجهزة إنفاذ القانون، ومعالجة الصلة بين الجريمة والإرهاب، والاهتمام بالشباب، وإشراكهم في الخطط الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب، وإبرام اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف ذات صلة بمكافحة الإرهاب.

ونثمن التعاون القائم بين أجهزة الأمم المتحدة المختلفة والمنظمات التابعة لها، والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء في مجال بناء القدرات وتبادل الخبرات، ونتطلع إلى المزيد من التعاون في ذلك الصدد.

وفي الختام، نود أن نجدد إدانتنا للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، ومهما كنت دوافعه، فهو عمل إجرامي، لا يُبرر ولا ينبغي ربطه بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية. وتستدعي مكافحة الإرهاب تعبئة جميع الجهود الدولية لمواجهة هذه الآفة الإجرامية باتخاذ تدابير لضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد.

السيدة بونيفاس (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): اسمحوا لي أيضا أن أشكر فلاديمير فورونكوف وميشيل كونينسكس على إحاطتيهما. وكما يشير التقرير (S/2019/612) فإنه على الرغم من فقدان تنظيم داعش للأراضي التي كان يسيطر عليها فلا يزال يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، ولا سيما من خلال كياناته الفرعية الإقليمية، والهجمات التي لا يزال يُوحي بها. وفي هذا السياق، يجب أن تستمر الجهود التي يبذلها كل من العنصرين العسكري والمدني في التحالف الدولي ضد داعش من أجل دعم التعددية والحلول السياسية الشاملة في سورية العراق. وهذا هو الرد الوحيد الدائم لمنع عودة ظهور داعش في شكل آخر. وتمثل مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش عنصرا أساسيا أيضا لتحقيق السلام والمصالحة. وقد تأكدت هذه الرسائل مجددا أثناء اجتماع التحالف في باريس في ٢٥ حزيران/يونيه، وكُرست في خريطة طريق باريس، التي ترمي إلى توجيه عمل التحالف في الأشهر المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، ترى فرنسا أن جهودنا يجب أن تواصل التركيز على ثلاثة مجالات عمل ذات أولوية، تضمنها التقرير.

أولا، يجب أن نركز على مكافحة تمويل الإرهاب. ولما كانت موارد داعش المالية لا تزال تقدر بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار تقريبا، فيجب أن نكثف جهودنا الرامية إلى عزل الإرهابيين بتجفيف مصادر تمويلهم. وتحث فرنسا جميع الدول على تنفيذ القرار ٢٤٦٢ (٢٠١٩) بالكامل، والتعاون بشكل وثيق مع الأمم المتحدة في تنفيذ التزاماتها. ويجب علينا أن ننشئ أوسع شراكة ممكنة، بمشاركة جميع الجهات الفاعلة المعنية – الدول، والقطاع الخاص، والمؤسسات المتعددة الأطراف، والمجتمع المدني.

وتثني فرنسا على العمل البارز الذي تقوم به المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ومكتب مكافحة الإرهاب لتقييم الاحتياجات، وتقديم المساعدة التقنية. وسيكون الشكل المكرر لمؤتمر ”لا أموال للإرهاب“ المقرر عقده في أستراليا في تشرين الثاني/نوفمبر، فرصة لتقييم تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في باريس في نيسان/أبريل ٢٠١٨، والالتزامات المبينة في القرار ٢٤٦٢ (٢٠١٩).

وتتعلق الأولوية الثانية بمعاملة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والأشخاص المرتبطين بهم من خلال التنفيذ الكامل للقرار ٢٣٩٦ (٢٠١٧). ويجب أن نواصل تعزيز التدابير الرامية إلى كشف الأشخاص المعرضين للخطر ومساعدتهم ومراقبتهم، من خلال التبادل المستمر للمعلومات. وعلى الصعيد الدولي، يشكل التنسيق الوثيق بين العنصرين المدني والعسكري وأجهزة الاستخبارات المالية، وكذلك بين السلطات القضائية، أمرا أساسيا للتصدي للخطر وتحقيق العدالة. ولفرنسا موقف ثابت في هذا الصدد – فهي تتوقع محاكمة المقاتلين الإرهابيين الأجانب في أقرب مكان ممكن من البقعة التي ارتكبوا فيها جرائمهم. إنها مسألة تتعلق بالعدالة والأمن على حد سواء. وتشير فرنسا إلى أنها تعارض عقوبة الإعدام في أي مكان وفي جميع الظروف. وبالإضافة إلى ذلك، تعلق فرنسا أهمية خاصة على تقديم المساعدة إلى الأطفال، ولا سيما في النواحي النفسية والاجتماعية والتعليمية، وتشجع إعادة إدماجهم.

وأخيرا، تتمثل أولويتنا الثالثة في منع استخدام الإنترنت للأغراض الإرهابية. وقد أحرز تقدم، حيث تعمل شركات الإنترنت على تعبئة مواردها. ولكن كما أظهر هجوم كرايستشيرش، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به على نحو أكثر فعالية

لمنع انتشار الدعاية الإرهابية ودعم وضع حجج مضادة إيجابية. ولهذا السبب، احتشدت فرنسا ونيوزيلندا إلى جانب عدة شركاء، وشركات الإنترنت لإطلاق نداء كرايستشيرش، الذي ينطوي على التزامات جماعية وطوعية من جانب الحكومات ومقدمي الخدمات على شبكة الإنترنت بالتصدي لمشكلة المحتوى الإرهابي على شبكة الإنترنت، ومنع إساءة استخدام شبكة الإنترنت، مع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومبادئ شبكة الإنترنت الحرة والمفتوحة والآمنة. ويكمل هذا التدابير الهامة التي اتخذت بالفعل في أطر أخرى، مثل الاتحاد الأوروبي، ومجموعة الـ ٢٠، ومجموعة السبعة، ومنتدى الإنترنت العالمي لمكافحة الإرهاب، ومبادرة تسخير التكنولوجيا لمكافحة الإرهاب، وعملية العقبة. وسنواصل احتشادنا بالكامل لضمان متابعة هذه الالتزامات.

واسمحوا لي في الختام أن أؤكد على الدور المركزي والتوحيدي الذي يجب على الأمم المتحدة مواصلة القيام به في مكافحة الإرهاب. وستواصل فرنسا تقديم الدعم الكامل لكيانات الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى تحديد الاحتياجات وسبل تلبيتها، وتعزيز التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة.

السيد بيكستين دو بوستوريفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكر السيدة كونينسكس والسيد فورونكوف على إحاطتيهما المهمتين.

ونحيط علما بأنه حتى بعد الهزيمة العسكرية التي لحقت بداعش، وفقدانه لأراضي دولته المعلنة ذاتيا، فإنه لا يزال يسعى للاضطلاع بدور عالمي، ولا سيما عن طريق المرتبطين به، وعن طريق الهجمات المتفرقة التي يشنها أفراد يؤيدون أيديولوجيته القائمة على الكراهية. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال الوضع في معسكرات ومرافق الاعتقال في سورية والعراق مصدراً للقلق، لا سيما فيما يتعلق بالأطفال والنساء الذين تطرفوا. هذا هو السبب وراء سياسة بلجيكا لإعادة هؤلاء الأشخاص إلى أوطانهم. وتؤمن بلجيكا بأن الخطر لم ينته بعد، بما في ذلك في أوروبا. هناك خطر محدد ناشئ عن الأفراد الذين منعتهم السلطات من الانضمام إلى داعش وما زالوا يرغبون في المساهمة في الحركة الإرهابية من خلال أعمال فردية. ولا غنى في مواجهة هذه الأخطار عن اتباع نهج شامل، بما في ذلك منع التطرف العنيف.

تتفق بلجيكا مع تحليل الأمين العام بأنه لا يزال هناك خطر في السجون، والتي تظل بيئة مواتية للاغتراب والتطرف المحتمل. ويكمن جزء من المشكلة في عدم وجود الوعي بهذه الظاهرة المتطورة باستمرار والتدريب المناسب لها. إن مراقبة السجناء هي أيضاً أمر بالغ الأهمية.

عند إعادة نظر بلجيكا في نظام سجونها اختارت اتباع نهج مصمم على أساس تقييم المخاطر الفردية وإدارتها. وعند انتهاء فترة الاحتجاز تستمر المراقبة على الصعيد المحلي، وذلك من خلال أجهزة الشرطة والخدمات النفسية والاجتماعية والإدارات المحلية التي تواصل تبادل المعلومات اللازمة.

في أعقاب صدور آخر تقرير للأمين العام تم اتخاذ العديد من القرارات لمساعدة المجتمع الدولي على مواجهة خطر الإرهاب، مثل القرار المتعلق بتمويل الإرهاب الذي بادرت به فرنسا، والقرار المتعلق باستخدام العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الإرهاب والذي بادرت به ألمانيا، والقرار الذي بادرت به بيرو بشأن العلاقة بين الجريمة المنظمة والإرهاب. وترحب بلجيكا ترحيبا كبيرا بالحرص المكرس في هذه القرارات على أهمية حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين الدولي في جهودنا وسياساتنا لمكافحة الإرهاب. ومن الضروري على وجه الخصوص تأمين الحيز اللازم للأنشطة اليومية للعاملين في المجال الإنساني في الحالات المتضررة من الإرهاب. وستشارك بلجيكا في تنظيم فعالية حول هذا الموضوع مع الاتحاد الأوروبي على هامش الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر.

أخيراً، ترى بلجيكا أهمية القيام عن كثب برصد الاستقطاب الذي نشأ داخل مجتمعاتنا من جراء الهجمات التي ارتكبتها داعش أو ارتُكبت بالنيابة عنها وردود الفعل الناتجة عنها. والواقع أن الهجمات الأخيرة المستوحاة من الأيديولوجيات المتطرفة والعنيفة في بعض الدول الأعضاء ينبغي أن تؤدي إلى التزام الحذر والوقاية. ستواصل بلجيكا المشاركة الجادة في الجهود المتعددة الأطراف لمكافحة هذا الخطر العالمي.

السيد بيك (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلادي بجلسة الإحاطة هذه بشأن تقرير الأمين العام عن الخطر الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على السلم والأمن الدوليين وطائفة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لدعم الدول الأعضاء في مواجهة هذا الخطر. ويهنئ الوفد السيد فورونكوف، وكيل الأمين العام ورئيس مكتب مكافحة الإرهاب، والسيدة كونينسكس، المديرة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، على إحاطتيهما المفيدتين.

يمثل تنظيم داعش أحد أكبر التحديات الأمنية التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم، ويواجهه قبل كل شيء مجلس الأمن. على الرغم من هزيمة التنظيم العسكرية في سورية والعراق لا يزال داعش يحتفظ بقدرته على إحداث المتاعب. والأسوأ من ذلك هو أن أيديولوجيته وخطابه ونطاق عمله لا تزال تمتد إلى ما وراء حدود هذين البلدين، مما يشكل تهديداً دائماً لأمن دولنا واستقرارها. في الواقع، لا تزال هذه المنظمة الإرهابية نشطة للغاية في جميع أنحاء العالم، مما يدل على مرونتها بفضل التقنيات الجديدة والأجهزة المختلفة التي تسمح لها بتجاوز الآليات الدولية للمراقبة التقنية والمالية. إن التقارير ذات الصلة المقدمة من الأمين العام، والمعروض على المجلس تاسعها للنظر فيه، تسترعي انتباهنا إلى مدى الخطر والحاجة الملحة لتنسيق إجراءاتنا من أجل كبح هذه الظاهرة أو حتى استئصالها.

في مواجهة الخطر العالمي الذي يشكله داعش، يجب لاستراتيجيات مكافحة الإرهاب، كي تتسم بالفعالية، أن تكون جزءًا من نهج متعدد الأطراف قائم على تعزيز التعاون بين جميع الجهات الفاعلة في مكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، تقع على عاتق الأمم المتحدة، وخاصةً مجلس الأمن، مسؤولية تصدر عملنا المشترك لوقف تفشي هذه الآفة. لذلك يرحب بلدي باعتماد نصين رئيسيين في الحرب على الإرهاب في عام ٢٠١٩، وهما القرار ٢٤٦٢ (٢٠١٩) الذي يوصي على وجه الخصوص باعتماد تشريعات وطنية وإقليمية لإزالة مصادر تمويل الإرهاب، والقرار ٢٤٨٢ (٢٠١٩) الذي، ضمن جملة أمور، يقيم صلة مباشرة بين الإرهاب والجريمة المنظمة. وترحب كوت ديفوار أيضا بإطلاق الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، وكذلك بالموافقة على الهيكل الذي أعيد تنشيطه للأفرقة العاملة ذات الصلة وخطط ٢٠١٩-٢٠٢٠.

إضافة إلى ذلك، يقدر وفد بلدي دعم مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في تعزيز القدرات القانونية والمؤسسية للدول والمنظمات الإقليمية. ولذلك تشجعهما كوت ديفوار على رعاية عقد الاجتماعات المصممة لتعزيز تبادل الخبرات والممارسات الجيدة في مجال مكافحة الإرهاب.

لكي تكون المعركة ضد داعش عالمية وفعالة يجب أن تأخذ في الحسبان مجموعة من القضايا، بما في ذلك المساءلة عن الجرائم المرتكبة، وظاهرة تطرف أطفال المقاتلين الأجانب وإعادتهم إلى أوطانهم، والذين يوجد منهم وفقاً لليونيسيف حوالي ٢٩ ٠٠٠ في سورية، من بينهم ٢٠ ٠٠٠ ينحدرون من العراق. وترى كوت ديفوار أن الجرائم التي ارتكبها داعش في العراق وسورية يجب ألا تمر دون عقاب، وبالتالي تكرر دعمها لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبها داعش/الدولة الإسلامية في العراق والشام، والذي ينبغي لعمله أن يحمي حق الضحايا في تحقيق العدالة ضمن محاكمات عادلة.

إن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف لا يمكن أن تسفر عن النتائج المرجوة إلا إذا كانت مصحوبة باستراتيجيات وطنية

وإقليمية للقضاء على فقر وبطالة الشباب، فضلاً عن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وتحقيقا لهذه الغاية، لا بد من اقتراح استجابات عاجلة للمطالب الاجتماعية للسكان وتوفير فرص عمل أفضل للشباب.

وتصلح تلك الاستراتيجية بصفة خاصة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وهي المناطق الجغرافية التي شهدت كثافة مقلقة في أنشطة تنظيم الدولة الإسلامية والشبكة المعقدة من الكيانات المرتبطة به، وتستغل تلك الجماعات سهولة اختراق الحدود وضعف قدرات الدول والخصومات بين المجتمعات.

ويجب أن يظل تعزيز التعاون الدولي وحشد الموارد من المبادئ التوجيهية التي تسترشد بها إجراءاتنا لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله. وقررت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إدراكا منها لتلك الضرورة، أن تعقد في ١٤ أيلول/سبتمبر مؤتمر قمة استثنائيا بشأن التهديدات التي يشكلها الإرهاب للسلم والأمن الإقليميين.

ولا تزال كوت ديفوار مقتنعة بأن القضاء على الإرهاب يتطلب حلولا شاملة في إطار نهج متعدد الأطراف. وبالتالي ترحب بالموقف الفرنسي – الألماني الذي أعلن عنه على هامش مؤتمر قمة مجموعة الدول السبع لتعزيز دعم أوسع نطاقا للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في إطار شراكة للأمن والاستقرار في منطقة الساحل تهدف إلى توسيع نطاق عملها.

ويأمل بلدي في الختام أن يتناسب التزامنا المشترك بمكافحة الإرهاب مع حجم التحديات التي يشكلها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ويجب أن يكون جهدًا مستمرًا ومنسقًا يأخذ في الاعتبار الأسباب والظواهر الهيكلية التي تغذي الإرهاب والتطرف العنيف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لبولندا.

أود في مستهل بياني أن أنضم إلى الزملاء الآخرين في التوجه بالشكر إلى السيدة كونينسكس والسيد فورونكوف على إحاطتيهما الشاملتين والثريتين، كما كان الحال دائما.

وتشاطر بولندا الأمين العام تقييمه الوارد في تقريره (S/2019/612) الذي انعكس في إحاطتي السيدة كونينسكس والسيد فورونكوف. وعلى الرغم من التقدم المحرز في المعركة ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، يجب على مجلس الأمن والدول الأعضاء توخي اليقظة حتى لا نسمح للتنظيم بإعادة بناء قدراته على شن الهجمات. وأود أيضا أن أكرر دعوات زملائي إلى تكثيف التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب نظرا للطابع العابر للحدود الذي يتسم به الإرهاب اليوم. ويفيد ذلك التعاون في التصدي بفعالية لهذا التحدي الذي يتطلب أيضا التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني ومشاركتهما.

ويساور بولندا بالغ القلق إزاء التهديد الذي يمثله المقاتلون الإرهابيون الأجانب والعائدون والمنتقلون إلى أماكن أخرى. وقد يتعين إيلاء اهتمام خاص وتوفير المساعدة للنساء والأطفال المرتبطين بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من النزاعات والمنتقلين إلى أماكن جديدة، إذ ربما يكونون قد اضطلعوا بأدوار كثيرة مختلفة.

ونود أيضا أن نكرر الملاحظات التي أدلت بها السيدة كونينسكس فيما يتعلق بالحالة التي إن لم تعالج يحتمل أن تفضي إلى كارثة في المخيمات المكتظة بالمشردين داخليا حيث توجد أسر تقطعت بها السبل مرتبطة بجماعات إرهابية مدرجة في قوائم الجزاءات الصادرة عن الأمم المتحدة. وفي ظل الفرص المحدودة للحصول على الغذاء والرعاية الطبية وغير ذلك من الخدمات الأساسية، يسهل تجنيد الإرهابيين للأشخاص بوعود بتوفير ظروف معيشية أفضل.

كما أود أن أتطرق إلى التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في نظم العدالة والسجون التي أثارها بعض الممثلين.

وتظل تغذية نزعة التشدد في السجون مسألة هامة في أوروبا حيث يصل العدد التقديري للمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين من مناطق النزاع إلى عدة آلاف. فالسجون ستصبح مكانا تنتشر فيه الأيديولوجيات المتشددة إن لم تخصص الدول الأعضاء موارد إضافية للتصدي لذلك. ويشكل تبادل الآراء المتطرفة بين النزلاء الذين يعانون من الفقر والعنف خطرا محتملا لمزيد من العنف.

وختاما أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى ضرورة إجراء الدول الأعضاء التحقيقات الملائمة في الجرائم التي ترتكبها عناصر تنظيم الدولة الإسلامية، بما في ذلك جرائم العنف الجنسي. ويعترف القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩) الذي قدمته ألمانيا بضحايا العنف الجنسي الذي يرتكبه الإرهابيون بوصفهم ضحايا للإرهاب. ونود أن نشير إلى أن ذلك القرار يشجع الأمين العام على أن يكفل وجود خبراء مختصين في مجال العنف الجنسي والمسائل الجنسانية ضمن أعضاء أفرقة الرصد الخاصة بلجان الجزاءات، ومن هذا المنطلق نشجع الدول الأعضاء على تمكين هيئات الخبراء من الاضطلاع بعملها في الميدان.

وأود أيضا أن أكرر ما قاله ممثل غينيا الاستوائية عن أهمية ضمان المساءلة، وأؤكد دعم بولندا الكامل لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي يرتكبها داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وجميع آليات التحقيق التي أنشأتها الأمم المتحدة بغرض مكافحة الإفلات من العقاب وكفالة المساءلة، ذلك لكوننا نؤمن بأنها أدوات رئيسية لمكافحة الإرهاب.

كما نكرر نداء الأمين العام للمعالجة الشاملة لاحتياجات الناجين من العنف الجنسي المتصل بالنزاع، مع مراعات أن التحقيقات يجب أن تفضي إلى محاكمات عادلة وأن تجرى وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥.